الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية

1939- 1945

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
- عمر لمقدم

إشراف الأستاذ:
- محمد حركات

لجنة المناقشة

1- أ. محمد حركات هـررا
2- أ. سعيدة عمـان رئيـسا
3- أ. عبد الحاكم بن عون منـاقشا

السنة الجامعية: 2013-2014م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية

1939- 1945

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
– عمر لمقدم

إشراف الأستاذ:
– محمد حركات

لجنة المناقشة

1- أ. محمد حركات هـررا
2- أ. سعيدة عمـان رئيـسا
3- أ. عبد الحاكم بن عون منـاقشا

السنة الجامعية: 2013-2014م

شكر و عرفان

بداية أشكر الله عز و جل الذي أنار لي الطريق،

أشكر أستاذي المشرف المحترم على توجيهاته لقيمة

أشكر والدي الذي أكرمني بالنصيحة

و أشكر كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل من الأسرة و الأساتذة و الزملاء

و الأصدقاء .. لكم مني جزيل الامتنان

عمر

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي و روح والدتي

(رحمها الله) ، و إلى كل الأهل و الأصدقاء

و إلى كل مخلص لهذا الوطن .

عمر

المـقـدمـة

مقدمة:

كانت الجزائر و لعدة قرون هدفا للدول الاستعمارية الأوربية نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي و ثروات هامة، و تمكنت فرنسا بعد منافسة شديدة مع هذه الدول الاستعمارية من احتلال الجزائر، وسعت منذ المراحل الأولى للاحتلال وفي إطار تحالف الاستعمار مع الرأسمالية إلى نهب الثروات الجزائرية و جعل الجزائر سوقا للمنتجات الفرنسية و بالتالي ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي ، حيث يلعب عامل التجارة الخارجية دورا هاما في ذلك.

وعلى هذا الأساس و لأهمية الجانب الاقتصادي لاسيما التجارة الخارجية فقد تمحور موضوع دراستنا حول **تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية** و بذلك فالمجال الزمني للدراسة و هو فترة الحرب العالمية الثانية **1939-1945**م بتطوراتها و آثارها، إذ كانت منعطفا حاسما، ترك بصمته في جميع المجالات داخليا و خارجيا، و بذلك من الطبيعي أن يكون لهذه الحرب تأثيرا على حركة المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا باعتبار هذه الأخيرة طرفا رئيسيا فيها.

و قد حاولنا التعرض إلى هذه الموضوع من خلال معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الحرب العالمية الثانية على المبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية ؟

و ستتم من خلالها معالجة التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كان واقع المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية ؟
- ما هي أهم التغيرات الطارئة على المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية و عوامل ذلك ؟
- ما أبرز ملامح و انعكاسات تأثر تجارة الجزائر مع فرنسا بالحرب العالمية الثانية ؟

و قد كانت هناك دوافع لتناول هذا الموضوع وهي :

– وجود رغبة شخصية لدراسة الجوانب الاقتصادية من تاريخ الجزائر لكونها تتعلق كثيرا بمجالات أخرى لاسيما السياسية والاجتماعية.

– قلة الدراسات الأكاديمية في التاريخ الاقتصادي للجزائر رغم أهميته.

– أهمية الدراسات التاريخية الاقتصادية و التي من شأنها كشف المخططات الاستعمارية.

– إثراء المكتبة التاريخية و تنويع مجالات التخصص و عدم الاقتصار فقط على الجوانب السياسية و العسكرية.

وقد سعت هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف:

–إظهار السياسة الاستعمارية الاقتصادية و مخططاتها في الجزائر.

–إبراز دور التجارة الخارجية في ربط الجزائر بفرنسا و نهب ثرواتها لصالح الميتروبول.

–إظهار أهمية الجزائر كمستعمرة بالنسبة لفرنسا و وكيف ساهمت الحرب العالمية الثانية تأكيد هذه الأهمية و انعكاسات ذلك.

وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي باعتماد معطيات إحصائية اقتصادية و محاولة قراءتها باستعمال الأشكال البيانية والجداول.

و لا يمكننا في هذا المقام إغفال وجود أعمال سابقة تناولت موضوع التجارة الخارجية للجزائر و تم الاعتماد عليها كمراجع للبحث، ككتاب "تجارة الجزائر الخارجية بين الحربين" لعبد الرحمن رزاقي، و أيضا رسالة دكتوراه بعنوان " **تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**" لبن الديب عبد الرشيد، و كتاب "تكون التخلف في الجزائر" لعبد اللطيف بن أشنهو، كما اعتمدنا على وثائق أرشيفية كالحوليات الإحصائية للجزائر 1939–1947 و الحوليات الإحصائية لفرنسا 1946.

وقد اعترضتنا بعض الصعوبات خلال انجاز هذا العمل أبرزها:

- مشقة البحث عن المادة العلمية لقلة المراجع المتخصصة و خاصة الإحصائيات المتعلقة بالمبادلات التجارية إذ تكون إحصائيات عامة و غير مفصلة.
- وجود أخطاء في بعض الأرقام و اضطررنا إلى تصحيحها قبل استعمالها.
- ضيق الوقت المخصص لانجاز هذا العمل.

و تتضمن الدراسة أربعة فصول موزعة ما يلي:

الفصل الأول و فيه تعرضنا للعوامل التي ساعدت في تأمين التجارة الخارجية للجزائر لصالح فرنسا و فيه تناولنا **تطور النظام الجمركي**، دور المؤسسات المالية في تطور التجارة الخارجية، دور المواصلات، ومساهمة السياسة الاستيطانية، أما الفصل الثاني فهو عبارة عن لمحة تاريخية عن التجارة الخارجية وتطورها منذ بداية الاحتلال إلي تاريخ اندلاع الحرب العالمية الثانية، أما الفصل الثالث ففيه تناولنا تطورات التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا حيث درسنا وضعية التجارة الخارجية مع فرنسا في سنة بداية الحرب، ثم التطرق إلى مراحل تطورها، أما الفصل الرابع فتناولنا في انعكاسات نجمت عن تأثر التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا بالحرب. بالإضافة إلى خاتمة ضمت حوصلة و خلاصة.

الفصل الأول: واقع المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية

1-1- عوامل تطور التجارة الجزائرية مع فرنسا

1-2- طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا من الاحتلال الفرنسي إلى قيام الحرب العالمية الثانية

1-1 عوامل تطور التجارة الجزائرية مع فرنسا

1-1-1 تطور النظام الجمركي :

تعتبر السياسة الجمركية من أهم العوامل التي تتحكم بها الدول في توجيه التجارة الخارجية وتسخيرها لخدمة الاقتصاد، وقد لعبت هذه السياسة الجمركية دورا رئيسيا في ربط الجزائر بفرنسا اقتصاديا منذ الاحتلال، وتوجيه هذا الاقتصاد بحيث يكون مكملا لاقتصاد فرنسا، وينقسم النظام الجمركي إلى فرعين:

- النظام الجمركي التجاري: يتحكم في التبادل التجاري بين الجزائر والأسواق الخارجية.
- النظام الملاحي: يتحكم في الملاحة التجارية بين الجزائر والخارج وعلى السواحل الوطنية[1].

ويرى عبد الرحمان رزاقي أن النظام الجمركي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية قد عرف مرحلتين في تطوره، وهي الفترة 1830- 1870، ومرحلة ما بعد 1870.[2]

1-1-1-1 تطور النظام الجمركي 1830- 1870:

قامت فرنسا بعد مدة وجيزة من بداية الاحتلال بإصدار تشريع قانوني وهو الأمر 11 نوفمبر 1835، والذي يعد أول تنظيم رسمي ينظم علاقات الجزائر مع الخارج، كما فتح بداية تطبيق القوانين والنظم الفرنسية في ميدان الجمارك على علاقات الجزائر مع الخارج، والذي بموجبه أصبحت السلع ذات الأصل الفرنسي أو السلع التي كانت قد خضعت للرسوم الجمركية الفرنسية تعفى من الرسوم عند إعادة استيرادها من فرنسا إلى الجزائر، كما تستفيد من هذا الإعفاء جميع المواد التي تساعد على انتشار الاستعمار، كمواد البناء المدني

[1] – عبد الرحمان رزاقي، تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 13.

[2] -المرجع نفسه.

والريفي ووسائل الإنتاج الزراعي، أما السلع الأجنبية الأخرى فتخضع لخمس 5/1 الرسوم المعمول بها في فرنسا إذا كانت آتية من ميناء فرنسي، وربع 4/1 الرسوم المطبقة في فرنسا إذا كانت آتية من ميناء غير فرنسي.

أما الصادرات الموجهة لفرنسا فقد أعفاها هذا القانون من رسوم الخروج، في حين أن الصادرات نحو غير فرنسا فقد أخضعها للتعريفة العامة المطبقة في فرنسا[1].

كما صدر قانون 09 جوان 1845 حيث أعفى صادرات فرنسا في اتجاه الجزائر من رسوم الخروج، وأخضع أهم المنتوجات الجزائرية المصدرة إلى فرنسا لرسوم استيراد مشجعة[2].

وصدر قانون 11 جانفي 1851 نتيجة جهود الليبراليين في الجمهورية الثانية المؤيدين لفكرة الإدماج وأن الجزائر جزء من فرنسا، وبمقتضى هذا القانون فالمنتجات الجزائرية المصدرة إلى فرنسا تعفى من الرسوم التي تفرضها هذه الأخيرة على وارداتها، أما واردات الجزائر من غير فرنسا فإنها تخضع لنفس التعريفة المعمول بها في فرنسا ماعدا المواد التي تساعد على تقدم الاستعمار وتوسعه، فقد أصبحت تفرض عليها نصف الرسوم المطبقة بفرنسا[3].

نتائج هذا القانون (11 جانفي 1851) كانت يمكن ملاحظتها، فمن سنة 1850 حتى 1864 ارتفعت الواردات من 73 مليون فرنك إلى 137 مليون فرنسا، والصادرات من 10 إلى 108 مليون فرنك[4].

---

[1] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 13.

[2] – عبد الرشيد بن الديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 208.

[3] – **المرجع** نفسه.

[4] – Clément Saint-Pièrre, **Le régime douanier Franco- Tunisien,** imprimerie A. STORCK et Cic , Lyon, 1901, P 8.

أما القانون الصادر في 17 جويلية 1867 فقد طبق الاتحاد التجاري بين الجزائر وفرنسا، حسب شروط الرسوم المطبقة على الموانئ الفرنسية[1].

وعليه فإنه بمقتضى هذا القانون فإن السلع الجزائرية أصبحت تعتبر وكأنها سلعا فرنسية، فالمنتوجات الجزائرية صارت تدخل إلى فرنسا بدون قيود جمركية وكذلك الأمر بالنسبة لصادرات فرنسا إلى الجزائر[2].

وعن الملاحة التجارية بين فرنسا والجزائر والرسو بين موانئ الجزائر والتي هي الفرع الثاني للنظام الجمركي فقد تم استغلالها من الطرف الفرنسي للسيطرة على السوق الجزائرية وتسهيل التوسع الاستعماري وبذلك لم يعد هناك انتظار طويل للمواد التي تساعد على نشاط الاستعمار وتوسعه، وذلك بفضل سن قانون 19 ماي 1866 الذي فتح باب الملاحة بين الجزائر وفرنسا لجميع البحريات التجارية وإمكانية الحصول على ترخيص من الحاكم العام للرسو بين موانئ الجزائر[3].

1-1-1-2 تطور النظام الجمركي بعد 1870:

تميزت هذه الفترة بظهور سياسة الإدماج قصد احتواء الشعب الجزائري، وهي السياسة التي دعا إليها المعمرون وساندهم في ذلك الفرنسيون أصحاب المصالح المالية والتجارية في الجزائر، كما لاقت قبولا لدى الحكومة الفرنسية، وعليه فإن السياسة الجمركية قد تماشت مع التوجه الإدماجي[4]، حيث صدر القانون المالي في 29 ديسمبر 1884 الذي عمم الإتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا، ونص على تطبيق التعريفة العامة المعمول بها

[1] – عبد الرشيد بن ديب، المرجع السابق، ص 208.

[2] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 14.

[3] – عبد الرشيد بن الديب، المرجع السابق، ص 209.

[4] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 16.

في فرنسا على المنتوجات الأجنبية المستوردة إلى الجزائر[1]، وبذلك ألغى هذا القانون الامتيازات التي منحت للمنتوجات الأجنبية التي تستورد للجزائر والتي سمح بها قانون 17 جويلية 1867[2].

ووفق ما نص عليه القانون المالي السابق (29 ديسمبر 1884) كانت تتم عملية الاستيراد عن طريق البر إلى الجزائر من كل من تونس والمغرب والجنوب الجزائري، لكن الاستيراد من تونس عن طريق البحر فيتم طبقا للقانون الصادر في 19 جويلية 1890، حيث صارت المنتوجات الزراعية والخمور وبعض المعادن تستفيد في حدود القروض السنوية للاستيراد من حرية الدخول، باستثناء الحبوب التي كانت لا تخضع للتحديد أو الرسوم الجمركية في حين أن السلع الأخرى تخضع للرسوم المشجعة أو الدنيا منها[3].

أما الصادرات الجزائرية نحو تونس فقد استفادت منذ سنة 1898 من تسهيلات في الدخول، حيث تم إعفاء أكبر عدد من المواد المنتجة في الجزائر من الرسوم في حين بقيت المواد الأخرى تخضع للتعريفة العادية التونسية[4].

والصادرات نحو المغرب وحسب اتفاقية 1901 و 1902 فإن السلع الجزائرية تستفيد عند استيرادها عن طريق البر من تعريفة بـ 05 % من القيمة، أما عن طريق البحر فتخضع للتعريفة العامة المطبقة في المغرب[5].

إن سياسة الإدماج قد مست نظام الملاحة بين الجزائر وفرنسا وكذا المساحلة بين موانئ الجزائر لاسيما بعد صدور قانون 02 أفريل 1889 الذي فرض الاحتكار الملاحي لصالح البحرية التجارية الفرنسية.

---

[1]– Clément Saint–Pièrre, Op– Cit, p 09.

[2] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق ، ص 16.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – عبد الرشيد بن ديب، المرجع السابق، ص 201.

[5] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 17.

1-1-2 مساهمة المؤسسات المالية:

سعى الفرنسيون منذ دخولهم إلى الجزائر إلى نشر العملة الفرنسية وتداولها في الجزائر، حيث صدر قرار من طرف القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر في 07 ديسمبر 1831، يعتبر النقد الفرنسي عملة رسمية في الجزائر، ورافق انتشار النقد الفرنسي التوسع الاستعماري وسيطرته على أسواقها وثرواتها[1].

كما ساعد في انتشار النقد الفرنسي تأسيس البنك الجزائري سنة 1851 الذي أصبح يصدر قطع النقد الضرورية للتداول، كما أصبح المصدر الأساسي لتوفير رؤوس الأموال التي تكاد تكون منعدمة، وصار هذا البنك يقدم مساعدات مالية للتجار لاسيما للوسطاء القادرين على تسديد الديون، حيث أن التجارة هي التي تطلبت وجود هذا البنك وليس الزراعة في بداية الأمر، ذلك أن القطاع الأوروبي لم يكن ليتوفر على إنتاج كبير بعد، بل كان يعتمد على قطاع الإنتاج الاقتصادي التقليدي، وكان القطاع الأوروبي يقوم بدور الوساطة بين القطاع الاقتصادي التقليدي والأسواق الخارجية[2]، كما كانت القروض والمساعدات المالية متركزة في القطاع الأوروبي[3].

وكانت القروض هي مصدر التمويل في حين أن رؤوس الأموال كان دورها ضعيفا في الجزائر لاسيما في المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي، وهذا راجع إلى أن أصحاب رؤوس الأموال كانوا يخافون من عدم نجاح الاستعمار لكون الوضع السياسي غير مستقر والمقاومة الجزائرية لا زالت مستمرة في بعض المناطق، بالإضافة إلى اعتقاد أصحاب

[1] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 21.

[2] – عبد الرشيد بن ديب، المرجع السابق، ص 212.

[3] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق ، ص 22.

رؤوس الأموال أن الأراضي الجزائرية ليست حديثة الاستغلال وإنتاجيتها محدودة ومناخها متذبذب من سنة إلى أخرى[1].

كما يرجع ضعف مساهمة رؤوس الأموال إلى كون الاستعمار في الجزائر استيطاني زراعي تقوده الحكومة الفرنسية وتموله، ولا يعتمد على شركات استغلالية كبيرة تملك رؤوس أموال كافية للاستثمار وتمويل المشاريع.

ثم إن المستوطنين الوافدين إلى الجزائر هم من أدنى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا وكانوا في حاجة إلى إشراف الحكومة الفرنسية، كما أن السلطة الفرنسية كانت تريد أن تجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية تابعة لها ولذلك لم تشجع رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي[2].

ويرى عبد الرحمان رزاقي أن المؤسسات المالية في الجزائر قد عرفت تطورا بعد سنة 1870 حيث صارت تشارك بنسبة مهمة في تمويل الإنتاج والأعمال التجارية، وظهرت عدة مؤسسات مالية أخرى مثل:

- القرض العقاري الجزائري سنة 1880 والقرض العقاري التونسي، مؤسستان فرنسيتان تعملان في مجال القرض والعمليات المصرفية.
- الصناديق الجهوية للقرض الزراعي التي تأسست حسب قانون 08 جويلية 1901.
- القرض الليوني 1878.
- الشركة المرسيلية 1865[3].

[1] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 22.

[2] – عبد الرشيد بن الديب، المرجع السابق، ص 212.

[3] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 23.

وتحمل مؤسسات القرض التي تضم عددا كبيرا من الفروع التابعة لبنوك الميتروبول كل خصائص الاقتصاد الكولونيالي الذي عمل على تشكيلها وفقا لطبيعته ولحاجاته[1].

وقد أخذت هذه المؤسسات المالية في تقديم قروض للمنتجين والتجار، كما شاركت في عدة مشاريع، وكانت هذه النشاطات الاقتصادية مكملة لتلك الموجودة في الميتروبول[2].

في حين لم يستفد القطاع الصناعي عمليا من أي قروض، عرف القطاع الزراعي عدة مؤسسات للقرض بخدمته، وهي مؤسسات للقرض الزراعي، ذلك أن تفوق الزراعة فرض عليها توسيع دائرة عملياتها إلى هذا القطاع.

كما يلعب الاستيراد والتصدير في الاقتصاد الكولونيالي دورا وسيطا من الدرجة الأولى، من خلال إرسال المنتجات الزراعية والمواد الخام إلى الميتروبول، واستقبال المنتجات المصنعة فيه، ويجتاح هذا القطاع (الاستيراد والتصدير) باستمرار إلى السيولة التي توفرها له البنوك[3].

و نشير إلى أنه في مقابل المساعدات المالية للقطاع الأوروبي فإن القطاع الاقتصادي التقليدي قد عرف إهمالا وحصارا[4].

وقد عرفت الأموال المستثمرة في الجزائر زيادة معتبرة، حيث ارتفعت من 18 مليار فرنك سنة 1880 إلى 38 مليون فرنك سنة 1910، كما كانت الحكومة الفرنسية تشجع القرض التجاري بتنظيم عقود ضمان الحقوق التجارية أو رؤوس الأموال المستثمرة[5].

---

[1] – عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر(سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830– 1960)، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1983 ، ص 183.

[2] – المرجع نفسه، ص 174.

[3] – المرجع نفسه، ص 183.

[4] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 28.

[5] – المرجع نفسه، ص 23.

وكان تنظيم القرض الذي جرى تطبيقه في الجزائر ما بين 1880 و 1939 يهدف إلى الاستجابة لحاجات الاقتصاد الكولونيالي، ومن هنا ارتباطه العضوي باقتصاد الميتروبول، وجاء امتياز الإصدار الذي حاز عليه بنك الجزائر تحت إشراف مصرف فرنسا ووزارة المالية وتحديد سعر الفرنك الجزائري بالارتباط بالفرنك الفرنسي وحرية التحويلات الكاملة، جاء كل ذلك ليسحب من الفرنك الجزائري كل استقلالية، وهذه التبعية هي المظهر النقدي لتبعية شاملة[1].

1-1-3 دور المواصلات:

كان المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر يقتضي إنشاء شبكة للطرق المعبدة والسكك الحديدية، وذلك لإحكام القبضة على الأراضي الجزائرية وتأمين النقل أمر هام من الناحية الاقتصادية ولا سيما المبادلات التجارية.

ومع نهاية شهر أفريل 1832 تأسست بمدينة وهران مصلحة الجسور والطرقات، وفي نهاية 1842 قرر بيجو إنشاء خطوط تربط سبعة مدن داخلية: تلمسان، معكسر، مليانة، المدية، سطيف، قسنطينة وقالمة، وسبعة مدن ساحلية هي: وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، سكيكدة وعنابة[2].

كما عملت الإدارة الاستعمارية على صيانة الممرات داخل الأرياف حتى يسهل على الكولون نقل محاصيلهم الزراعية. والملاحظ أن تعبيد الطرق ازداد في الفترة ما بين 1871م و 1885م وهي فترة تميزت بازدياد استقدام إدارة الاحتلال للمهاجرين الأوروبيين.

[1] – عدي الهواري، المرجع السابق، ص 182.

[2] – عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 161

حتى توفر خدمات أوسع للمستوطنين الأوروبيين وتواجه طلب المصانع المتزايد على الثروات الجزائرية فقد منحت إدارة الاحتلال الفرنسي لشركة (باريس- ليون- المتوسط Paris- Lyon- Méditerranée) سنة 1857م مهمة إنشاء خطين حديديين إستراتيجيين الأول يربط الجزائر بوهران (426 كلم) والثاني يربط سكيكدة بقسنطينة (86 كلم)[1].

وفي سنة 1863 انشأت إدارة الاحتلال الفرنسي خطا حديديا يربط بين مدن: تلمسان، بلعباس، وهران، الجزائر، وخطا آخر في سنة 1864 يربط بين مستغانم والمحمدية ومنها صوب وهران والجزائر العاصمة.

وبعد الحرب السبعينية (1870- 1871) سمحت إدارة الاحتلال للمقاولين باستغلال غابات الحلفاء مقابل التكفل ببناء سكة حديدية تربط الهضاب العليا بموانئ التصدير.

وفي 1892 بلغ وصول شبكة السكك الحديدية في الجزائر 3033 كلم لتضاهي طول شبكة سكك الحديد بهولندا التي تبلغ 3079 كلم.

وبفضل هذه الشبكة من الطرق والسكك الحديدية الرابطة بين مناطق الاستخراج والموانئ يتضح أن فرنسا كانت تسعى إلى تحويل المواد الأولية والمنتجات الزراعية صوب الوطن الأم و إلى إنشاء المزيد من المستوطنات ووصول المزيد من الكولون إلى الجزائر.

أما الملاحة التجارية بين الجزائر وفرنسا فقد ساهمت في السيطرة الفرنسية على سوق الجزائر، فالأمر الصادر في 11 نوفمبر 1835 جعلها من نصيب البحرية التجارية الفرنسية باستثناء الزوارق الجزائرية التي لا تزيد حمولتها عن 30 طن، حيث سمح لها بالمساحلة.

وتشجيعا للاستعمار وتقدمه صدر أمر في 23 فيفري 1837 يقضي بفتح باب الملاحة التجارية للبحريات التجارية الأجنبية، وهذا الأمر الذي قوبل باحتجاجات ذوي

[1] – عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 165-166.

المصالح الفرنسية ليصدر نتيجة لذلك أمر آخر في 07 ديسمبر 1841، حيث أعاد العمل بالاحتكار الملاحي لصالح البحرية الفرنسية فقط، ثم صدر قانون 19 ماي 1866 يقضي بفتح باب الملاحة التجارية بين الجزائر وفرنسا أمام جميع البحريات التجارية[1].

جدول رقم (1): تعداد وحمولة السفن بين فرنسا والجزائر وباقي المستعمرات الفرنسية

التعيين	السفن المشحونة Navires chargés					
	الشراعية		البخارية		المجموع	
	العدد	الحمولة بآلاف الأطنان	العدد	الحمولة بآلاف الأطنان	العدد	الحمولة بآلاف الأطنان
الجزائر	59	8	3633	3915	3692	3923
المستعمرات الأخرى ودول الحماية	62	66	819	1186	881	1252
الصيد في أعالي البحار	897	132	156	21	1053	153
المجموع	1018	206	4608	5122	5626	5328

المصدر: Annuaire statistique 1911, vol 31, statistique générale de la France,

يظهر الجدول سيطرة السفن الفرنسية على الملاحة التجارية مع الجزائر، حيث يبلغ عدد السفن التي تعاملت مع الجزائر لسنة 1911 حوالي 3692 سفينة من مجموع 5626 سفينة، كما أن حمولة السفن 3.923.000 طن للجزائر وحدها من مجموع 5.328.000 طن.

1-1-4 سياسة الاستيطان:

حرصت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على الاستحواذ على الجزائر ومقدراتها واتبعت في سبيل ذلك سياسة استيطانية[2] لاسيما بعد قرار إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة

1- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 15.

2 - يعتبر الضابط كلوزيل أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستيطان بالجزائر لأنه شهد تجارب الأنجلوسكسون في عمليات الاستعمار وتجهيز الاستيطان الأوروبي وتوهّم أن تلك التجارب ستنجح في الجزائر، ونشط في ذلك عندما عين

المباشرة، حيث أخذت الإدارة الاستعمارية تشجع هجرة الأوروبيين والفرنسيين إلى الجزائر، والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة ، كما قدمت لهم المعونات المادية والفنية للقيام بأعمالهم ويستقروا في الأملاك والمزارع التي ملكت لهم[1].

ويعد الجنرال بيجو Bugeaud أول منظّر لمقولة أن الاستيطان دعامة الاحتلال العسكري، وفرض مبدأ الاستعمار الزراعي تحت رعاية الجيش[2]، وأصدرت الإدارة الفرنسية قوانين ومراسيم تسهل الاستيطان، فمثلا في عام 1845م أصدر الجنرال بيجو أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تؤيد الأمير عبد القادر، وبموجبه تم الاستيلاء على نصف مليون هكتار[3].

وفيما بين أعوام 1842– 1845 أنشأت خمسة وثلاثين قرية استيطانية وارتفع عدد المهاجرين الأوروبيين إلى 46.180 مستوطن، وعندما رحل بيجو Bugeaud من الجزائر في عام 1847 ترك وراءه 190.400 مستوطنا[4].

وصدر قانون 26 أفريل 1851 يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوربيين ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض (20 إلى 150 هكتار) أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها وتصبح ملكا له بعد ثلاث سنوات من استقراره بها[5].

حاكما عاما عامي 1835– 1836م، حيث سعى إلى تحويل سهل متيجة إلى وطن للمهاجرين من فرنسا و أوروبا وهو من أنشأ قرية بوفاريك.

[1] – يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 8.

[2] – أحميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830– 1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 79.

[3] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 10.

[4] – المرجع نفسه، ص 11.

[5] – المرجع نفسه، ص 18.

وبقي هذا القانون ساري المفعول حتى 1861 ثم اتجهت حكومة الإمبراطور نابليون الثالث إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين التي تتولى هي تهجيرهم مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية، وحصلت الشركة العامة الجزائرية عام 1865 على مائة ألف هكتار (100.000) بإيجار فرنك واحد للهكتار[1].

وكانت سنتا 1870 و 1871 حاسمتين في مجال الاستيطان، وذلك بعد هزيمة فرنسا في حرب 1870 أمام بروسيا، وفشل ثورة المقراني، حيث صدرت في هذه الفترة وما تلاها قوانين ومراسيم مكنت للاستيطان ومن أهمها:

- **مرسوم 31 مارس 1871:** صدر بعد اندلاع ثورة المقراني ونص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ومنح بعضها للنازحين من الألزاس واللورين.
- **قانون 21 جوان 1871:** تضمن منح مائة ألف هكتار (100.000) للنازحين من الألزاس واللورين الذين فضلوا الجنسية الفرنسية على الألمانية، وقرروا الاستقرار بالجزائر فضلا عن دعمهم بأربعمائة ألف فرنك (400.000) بموجب قانون 15 سبتمبر الموالي.
- **قانون فارنيي (La Loi Warnier):** المعروف بقانون المستوطنين، صدر في 26 جويلية 1873 ونص على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي.
- **قانون الغابات:** الصادر أعوام 1874، 1885 و 1903، حيث حرّم على الجزائريين استغلال الغابات وفرض عليهم عقوبات في حالة الحرائق.
- **قانون 1887:** المكمل لقانون فارنيي[2].

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 18– 19.

[2]- بشير ملاح و آخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، ب**ط، دار المعرفة، الجزائر**، 2010، ص 150-151.

وأدى هذا إلى تراجع أملاك الجزائريين الزراعية من نحو ثلاثة ملايين هكتار في عام 1880 إلى نحو 1.4 مليون هكتار عام 1940، والجدول التالي يوضح تطور مساحات الأراضي التي استولى عليها المعمرون[1].

إن توسع الحركة الاستيطانية أفضى إلى تكوين وتطوير قطاع اقتصادي أوروبي في الجزائر على حساب القطاع التقليدي الذي تدهور بشكل كبير، وكانت السياسة الاستيطانية تهدف إلى تطويع المقدرات والثروات الجزائرية في النهاية وتثبيتا لأسس الاستعمار الذي هدف إلى ربط اقتصاد الجزائر بالميتروبول، وهو ما اتضح خاصة بعد سنة 1870، حيث ارتكز الاقتصاد الاستعماري على زراعة مزدوجة القطاعات تهدف إلى تصدير المنتوجات الزراعية (الخمور، الحبوب، الحمضيات والبكور)، وصناعة تقوم على استيراد وتحويل المواد المعدنية خاصة الفوسفات والحديد نحو الموانئ القريبة، وهو ما مكّن الجزائر من احتلال المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية والميتروبول (فرنسا)، حيث بلغت سنة 1907 نسبة 35.30% من حجم التجارة الخارجية للمستعمرات الفرنسية[2].

[1] – بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص 150– 152.

[2] – أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 66.

1-2 طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا من الاحتلال الفرنسي إلى قيام الحرب العالمية الثانية

1-2-1 الصادرات الجزائرية نحو فرنسا:

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر بقيت عدة مواد تنشط الصادرات، وأغلب هذه المواد كانت معروفة بها الصادرات الجزائرية حتى قبل الاحتلال، وأهم هذه المواد: الصوف، زيت الزيتون، المرجان، الشمع، الجلود، الحبوب، التبغ، كما بدأت الأغنام الحية تدخل حيز التصدير منذ 1847، بالإضافة إلى الخضر والفواكه والمعادن، وهو مؤشر على دور القطاع الاقتصادي التقليدي في التصدير وكفاية إنتاجه للحاجات الداخلية للسكان[1].

لكن هذا القطاع التقليدي عرف تدهورا بفعل الحصار الاقتصادي من طرف الاستعمار بمنع كل تطور وتنمية فيه[2].

بلغت الصادرات إلى فرنسا ما يقرب المليون فرنك سنة 1835، ثم قفزت إلى 1.6 مليون فرنك سنة 1837، والجدير بالذكر أن أهم هذه الصادرات كلها كان المرجان الذي بلغت صادراته حوالي 800 ألف فرنك سنة 1835، ثم قفزت إلى أكثر من مليون فرنك سنة 1837[3].

وعرفت المعادن اهتماما كبيرا من طرف السلطة الاستعمارية بفعل التطور الصناعي الذي شهدته فرنسا خلال النصف الأول من القرن 19م، وأدى ذلك إلى

---

[1]- عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 18.

[2]- للتوسع أكثر يرجى العودة إلى كتاب صالح عباد بعنوان: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 101.

استغلال الجزائر بالبحث[1] عن المعادن فيها ونقلها، ففي ستينيات هذا القرن كانت فرنسا تدفع حوالي 80 مليون فرنك (14.5% من وارداتها) مقابل استيراد الحديد والنحاس والرصاص والرخام، وتم العثور على 45 منجما وشرع في استغلالها قبل نهاية الستينيات[2]، وكان الاستغلال المنجمي ضعيفا في هذه المرحلة حيث في سنة 1851 صدِّر إلى فرنسا حوالي 1000 طن من مواد منجمية مختلفة فقط[3].

أما الفترة ما بعد 1870 فعرفت غلبة الخمور على الصادرات لاسيما الخمور العادية أو الخام الموجهة للمزج مع خمور فرنسا ذات الدرجة الكحولية الضعيفة[4]، حيث تم التركيز على الزراعات التجارية (خاصة منها تجارة الكروم) على حساب المنتجات الأخرى، وبفضل التدعيم المالي والتقني الذي قدمته السلطة الكولونيالية للمعمرين أصبحت زراعة الكرمة القطاع المسيطر منذ 1880[5]، فمثلا تطورت مساحاتها. 1890 إلى سنة 1914 من 110 ألف هكتار إلى أكثر من 180 ألف هكتار، وأصبح عائد النبيذ بعد 25 سنة من ظهور زراعة الكرمة يمثل نصف الصادرات[6]، رغم أن

---

[1] – في خمسينيات القرن 19م بدأت الأبحاث تجري في الجزائر وخاصة في الجهة الشرقية، بدأها ب. أونفونتين والمهندس المنجمي فرونال، وقد بدأ هذا الأخير في نشر أبحاثه ابتداء من 1850.

[2] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 98.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 18.

[5] – ظل القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية إلى أن فتك مرض الفيلوكسيرا (Phylloxera) بزراعة الكروم الفرنسية، وتراجع مساحتها من 2.5 مليون هكتار سنة 1870 إلى 1.8 مليون هكتار سنة 1890، حيث فتح الباب واسعا لانتشار زراعة الكروم في الجزائر وذلك بسبب:

– ملائمة الظروف الطبيعية بالجزائر لاسيما المناطق الغربية.

– القروض السخية التي يوفرها بنك القرض الفلاحي Crédit agricole.

– ارتفاع قيمة العائدات المالية لزراعة الكروم لعائدات هكتار واحد منها تفوق عائدات 10 هكتار من القمح. ينظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 157.

[6] – نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962– 1998، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2002، ص 52– 53.

الخمور الجزائرية وصفت في معرض فيينا 1873 بأنها غير قادرة على أن تصنف ضمن سلع تجارية[1].

الجدول (2): الإنتاج من الخمور بالجزائر والمصدر نحو فرنسا بين 1891 و 1899[2]

الموسم الزراعي	كمية الإنتاج	كمية التصدير إلى فرنسا
1891	4058512	1845000
1892	2866870	2821000
1893	3937132	1817000
1894	36422000	2010000
1895	3796633	2892000
1896	4050000	3125000
1897	4367758	3582000
1898	5221800	3288000
1899	4648700	4648000

الوحدة: الهكتولتر

كما يبين الجدول التالي أهمية خمور الجزائر في السوق الفرنسية[3] فيما بين الحربين العالميتين.

[1] – Isnard Hildebert, Vigne et colonisation en Algérie (1880– 1947), In Annales économies, sociétés civilisation, 2e année, N:3, 1947, pp 288– 289.

[2] – شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871– 1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص975.

[3] – ينقل شارل روبير أجرون في كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة عن الخمور الجزائرية كأنها الأساس الاقتصادي للجزائر، ويستشهد بما كتبه لويس برتران Louis Bertrand في سنة 1931 حيث يقول: "الجزائر مزرعة كروم واسعة تغطي بلدا كبيرا كفرنسا، إنها معصرة ضخمة ينساب منها مثل الينبوع الطبيعي نهر خمر حقيقي".

الجدول (3): صادرات الخمور الجزائرية بين 1919 و 1930[1]:

السنة	الإنتاج	التصدير	التصدير نحو فرنسا
1919	6230	4352	4118
1920	7034	2729	2419
1925	10141	7396	7129
1926	8041	7381	6141
1927	8402	7129	6946
1928	13600	7381	7258
1930	12821	10939	10836

المصدر: بن أشنهو، تكون التخلف، ص 252. الوحدة: آلاف الهكتولترات

والى جانب الخمور هناك عدة منتوجات تساهم في الصادرات أهمها الحبوب، الحيوانات الحية، المعادن، الفواكه، التبغ... والملاحظ أن صادرات الجزائر لا تزال تعتمد على منتوجات غير مصنعة وأغلبها مكون من مواد غذائية أولية[2].

وتبلغ نسبة صادرات المنتجات الزراعية ما يعادل 85% من قيمة مجمل صادرات الجزائر بين سنتي 1919 و 1928. و يمكن الاستنتاج بأن الزراعة متجهة نحو الخارج، منخرطة في السوق الفرنسية.

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830– 1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 252.

[2] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 18– 19.

الجدول(4):نسب المنتوجات الزراعية الجزائرية في الواردات الفرنسية (سنة 1928).

المنتجات	مجموع واردات فرنسا	الواردات من الجزائر	النسبة %
حبوب	2563664	467705	18.24
نبيذ	2258089	1404186	62.18
تبغ	192854	59840	31.02
بطاطا	220257	48093	21.83
فاكهة	929278	122257	13.15
خضار	139137	54546	39.50
خمور	368858	35077	09.51

المصدر: عدي الهواري، المرجع السابق، ص 158- 159. الوحدة: الفرنك

يبين الجدول أن الزراعة الموجهة نحو الخارج وغير منخرطة في السوق الداخلية وشديدة التبعية للسوق الفرنسية[1].

ويشير أحمد هني في كتابه: La colonisation agraire et le sous-développement en Algérie إلى هذه التبعية بقوله: "هذا الخضوع للسوق الفرنسية له نتائج خطيرة على مستوى التوازن الغذائي العام وكذا على التنمية الاقتصادية، الجزء الأكبر من القمح يذهب إلى فرنسا، ثم يأخذ الطريق نحو الجزائر في شكل طحين"[2].

إلى أن يقول: " في الواقع، وجدت الصناعات الغذائية المرسيلية[3] فائدة كبيرة في استيراد القمح الجزائري، ساعدها في ذلك انتظام النقل البحري"[4].

[1] – عدي الهواري، المرجع السابق، ص 158- 159.

[2] – Ahmed Henni, La colonisation agraire et le sous- développement en Algérie, ENAG, Algérie, 2009, p 161.

3 – نسبة الى مدينة مرسيليا الواقعة جنوب فرنسا.

[4] – Ahmed Henni, Op-cit, p 161.

كما أن الجزائر في الظروف العادية تنتج أكثر مما تستهلك، وبالتالي يجب تصدير الكمية الفائضة، ولكن إلى فرنسا بحكم أن النظام الجمركي لا يسمح لها بتصدير القمح وطحينة إلى غير فرنسا[1].

وهذا التركيز على الزراعة في الجزائر إنما يعود إلى سياسة استعمارية متعمدة[2] تقوم على عدم تحول الجزائر إلى بلد صناعي، حيث كما وصفها عدي الهواري في كتابه "الاستعمار الفرنسي في الجزائر(سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960)"، بقوله: "تكون الصناعة في بلد كولونيالي جنينية"[3].

وعلى هذا الأساس كان ارتكاز الاقتصاد الكولونيالي على صناعة استخراجية وزراعة موجهة نحو التصدير.

و قد كانت بنية الصادرات في عام 1929 كما يلي من مجموع 29 مليار هي إجمالي الصادرات:

- خمور 9.9 مليار أي 34%.
- حبوب 3.1 مليار أي 10.7%.فوسفات وحديد 1541 مليون أي 5.4%[4].

إن إجمالي الصادرات الزراعية و المنجمية تشكل نصف الصادرات.

1 – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 101.

2 – يؤكد ذلك إنشاء السلطات الاستعمارية للعديد من المؤسسات البحثية في المجال الزراعي على غرار المدارس والمعاهد الفلاحية والمحطات التجريبية الزراعية.

3 – عدي الهواري، المرجع السابق، ص 159.

4 – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 259.

1-2-2 الواردات الجزائرية من فرنسا:

إن أهم المواد التي كانت تدخل في تشكيل الواردات في المراحل الأولى للاحتلال تمثلت في لحوم مملحة، خمور، نسيج، خشب، حبوب، سكر، قهوة...، فهي عبارة عن مواد غذائية ومواد ضرورية للتعمير كالخشب، قضبان الحديد وغيرها من مواد يحتاجها المهاجرون الأوروبيون في الجزائر كمواد البناء والتجهيز المدني والريفي ووسائل الإنتاج الضرورية خاصة الزراعية منها[1].

وفي سنة 1831 بلغت قيمة الواردات ما يقرب 6,5 مليون فرنك (الصادرات كانت 1,5 مليون فرنك فقط لنفس السنة)، وفي سنة 1836 بلغت الواردات 22.5 مليون فرنك (الصادرات كانت 3.5 مليون فرنك فقط)، وكانت الواردات الفرنسية تعاني من منافسة الواردات الأوروبية لبعض المواد الصناعية كما هو الحال بالنسبة للأقمشة[2].

الجدول(5): قيمة الأقمشة الواردة إلى الجزائر 1832-1837

السنوات	من فرنسا	من باقي دول العالم
1832	498526	1.433.920
1833	474836	1.341.834
1834	647431	2.390.178
1835	831475	1.966.790
1836	1.516.072	2.848.288
1837	1.877.548	3.223.588

المصدر: صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، ص 101 الوحدة: الفرنك

[1] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 20.

[2] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 101.

يتضح من الأرقام أن الواردات الفرنسية التي لم تكن تمثل سوى 3/1 الواردات الإجمالية من الأقمشة سنة 1832 أصبحت تمثل أكثر من النصف سنة 1837[1]، بما يؤكد سعي الإدارة الفرنسية لجعل الجزائر سوقا لمصنوعاتها والقضاء على المنافسة الأجنبية فيها.

يقول رزاقي: "أما بعد سنة 1870 فقد عرفت الواردات إضافة من حيث المواد التي تنشطها ومنها: النسيج، مصنوعات حديدية، مصنوعات جلدية، حيوانات حية، آلات، سيارات، أثاث، ملابس..."[2] ، وهذا التطور في نوع الواردات يرجع إلى تطور الإنتاج في القطاع الاقتصادي الأوروبي الذي أصبح يحتاج إلى تجهيزات ووسائل إنتاج تختلف عما كان موجودا في المراحل الأولى للاستعمار، حيث شهدت المرحلة توسع وسيطرة القطاع الأوروبي على اقتصاد الجزائر، ويعد استيراد السيارات والأثاث والملابس الفاخرة مؤشرا على الترف الذي أصبح عليه القطاع الأوروبي[3]، ويؤكد ما أشرنا إليه سابقا حول عدم تصنيع الجزائر وإبقائها سوقا للمنتوجات الميتروبولية (الفرنسية).

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 101.

[2] – عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 20

[3] – المرجع نفسه، ص 18.

الجدول (6): واردات الجزائر من 1919- 1928

السنوات	من فرنسا	من الخارج والمستعمرات الفرنسية	المجموع
1913	550.518	116.992	667.510
1919	949.286	408.256	1.357.542
1920	2.291.005	781.702	3.072.707
1921	1.317.717	472.413	1.790.630
1922	1.529.564	368.233	1.897.797
1923	2.038.537	506.723	2.545.560
1924	2.521.662	666.630	[1]3.188.292
1925	2.854.935	670.006	3.524.918
1926	3.239.984	879.057	4.119.041
1927	3.268.286	1.106.439	4.374.725
1928	3.918.551	1.049.595	4.968.146

المصدر: بن أشنهو، تكون التخلف، ص 261. الوحدة: آلاف الفرنكات.

نلاحظ من الجدول أنه خلال هذا العقد (1919- 1928) كان أغلب واردات الجزائر من السوق الفرنسية، وهو ما يؤكد التبعية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية لتبقي الجزائر سوق لمنتوجاتها لاسيما الصناعية منها، حيث تحتل المنتوجات المصنعة مكانة مركزية، ونسوف مثالا على ذلك وهو بنية المستوردات الجزائرية عام 1928 التي كانت على الشكل التالي: منتوجات مصنعة 60.5%، مواد نباتية 19.5%، مواد حيوانية 1%[2].

ومثلت التجارة الخارجية مع فرنسا سنة 1938 (سنة واحدة قبل الحرب العالمية الثانية) 80% من التجارة الخارجية الجزائرية الكلية، حيث كانت نسبة 75% للواردات، و 84% للصادرات نحو فرنسا[3].

[1] – تم تصحيح هذه القيمة حيث أنها وردت في المصدر 318.292.

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 262.

[3]– Robert Tinthoin, Le commerce de l'Algérie avec l'Empire français.In Annales de géographie 1939, t.48, n° 275-276. P 545.

الفصل الثاني: تطور التجارة مع فرنسا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية

2-1- وضعية تجارة الجزائر مع فرنسا عند بدء الحرب العالمية الثانية (سنة 1939م).

2-2-المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية

2-1 وضعية تجارة الجزائر مع فرنسا عند بدء الحرب العالمية الثانية (سنة 1939م):

الجدول (7): القيمة المالية للمبادلات التجارية الخاصة بين الجزائر وفرنسا سنة 1939

	مواد حيونية	مواد نباتية	مواد معدنية	منتجات مصنعة	المجموع
الواردات	191 064	635 125	235 320	2 414 082	3 475 591
الصادرات	256 654	3 687 165	87 668	108 257	4 139 744

الوحدة: آلاف الفرنكات

المصدر: SSG, Annuaire Statistique de L'Algérie, Nouvelle série, Vol. 1, 1939- 1947, p 222

نلاحظ من خلال الجدول (7) و الشكلين البيانيين (1 و 2)[1] أنه عند اندلاع الحرب العالمية الثانية تبين الإحصائيات لسنة 1939 أن قيمة المواد النباتية من الصادرات الجزائرية نحو فرنسا كانت 3.687.165.000 فرنك، وهي بذلك تمثل نسبة 89% من مجموع الصادرات، كما بلغت قيمة صادرات المواد الحيوانية 256.654.000 فرنك بنسبة 06%، كما بلغت قيمة المواد المعدنية 87.668.000 فرنك بنسبة 02%، أما المنتجات المصنعة فبلغت قيمتها 108.257.000 فرنك بنسبة 03% من مجموع الصادرات نحو فرنسا.

أما عن الواردات الجزائرية من فرنسا لسنة 1939، فقد بلغت القيمة المالية المنتجات المصنعة 2.414.082.000 فرنك وهي تمثل نسبة 69% من مجموع الواردات[2]، و كانت قيمة المواد المعدنية 235.320.000 فرنك بنسبة 7%، و قيمة المواد النباتية 635.125.000 [3] فرنك بنسبة 18% من مجموع الواردات، أما المواد الحيوانية فكانت قيمتها 191.064.00 فرنك، بنسبة 6 % .

[1] تم انجاز الشكلين البيانيين على ضوء أرقام المصدر:
SSG, Annuaire Statistique de L'Algérie, Nouvelle série, Vol. 1, 1939- 1947,op-cit, p 222

[2] - SSG, Annuaire Statistique de L'Algérie, Nouvelle série, Vol. 1, 1939- 1947, op-cit, p 222.

[3]- تم تصحيح هذه القيمة حيث وردت في المصدر 034.525.000 فرنك.

الشكل(1): صادرات الجزائر من فرنسا 1939

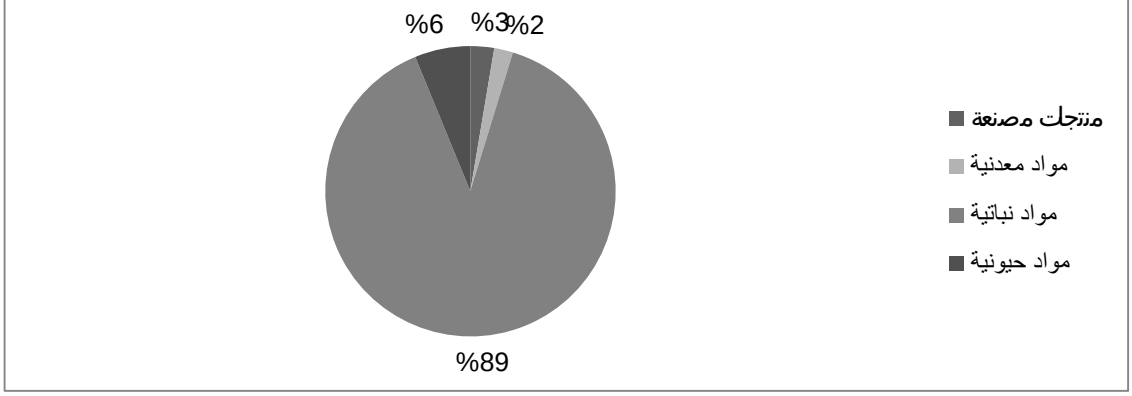

الشكل (2): واردات الجزائر من فرنسا 1939

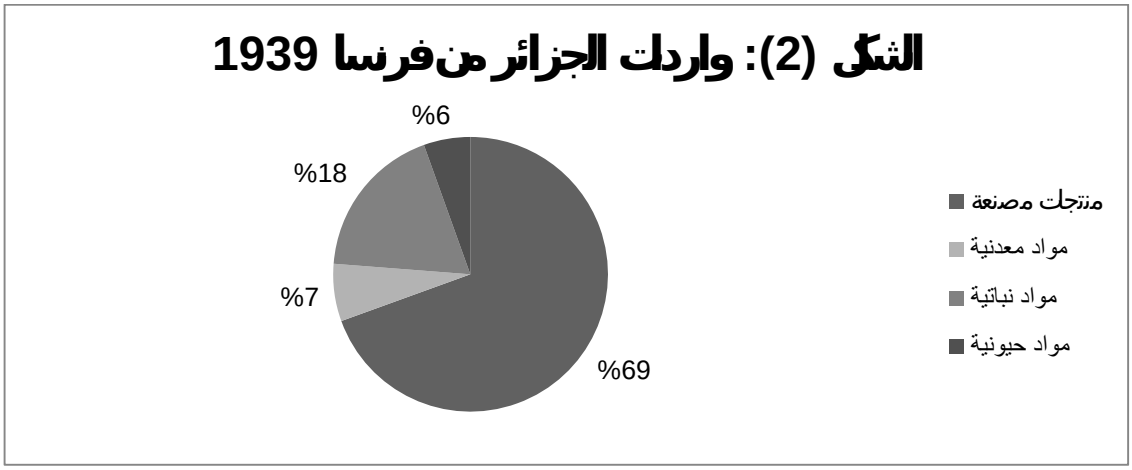

إن الملاحظ على صادرات الجزائر نحو فرنسا في سنة بداية الحرب أنها تميزت بغلبة المواد النباتية و التي كانت للخمور و الحبوب النصيب الأوفر منها ،و ذلك راجع إلى استمرار السياسة الاستعمارية المتبعة في الجزائر من حيث اعتبار الجزائر مصدرا للمواد الأولية و الزراعية على الخصوص، لاسيما الخمور، كما نلاحظ استحواذ المنتجات المصنعة على الواردات الجزائرية من فرنسا، و هي منتجات موجهة للاستعمال المباشر دون تحويلها و هذا يرجع أيضا إلى السياسة الاستعمارية المتبعة في الجزائر من حيث إبقائها سوقا للمنتجات الفرنسية و الحيلولة دون قيام بنية تحتية صناعية فيها.

وتظهر الإحصائيات لسنة 1939 أن فرنسا تحتل المكانة الأهم في المبادلات التجارية الجزائرية، حيث تستحوذ فرنسا على 3.475.591.000 فرنك من مجموع

الواردات الجزائرية المقدرة بـ 4.481.374.000 فرنك، وهي تمثل نسبة 77.55%، كما تستحوذ فرنسا أيضا على 4.139.744.000 فرنك من قيمة صادرات الجزائر الكلية والمقدرة بـ 5.017.501.000 فرنك وهي تمثل نسبة 82.5%[1].

إن استحواذ فرنسا على جل صادرات و واردات الجزائر، نتيجة للسياسة الاستعمارية المطبقة و فرض الاتحاد الجمركي بين الجزائر و فرنسا، و الذي بموجبه تم تقليص المنافسة الأجنبية لفرنسا في الجزائر و احتكارها جل التجارة الخارجية معها، كما أن القرب الجغرافي للجزائر من فرنسا و نقص تكاليف النقل و الشحن رفع من قيمة التبادل التجاري بينهما مقارنة ببقية المستعمرات.

بفعل السياسة الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على الجزائر تحولت هذه الأخيرة إلى أهم دعامة للاقتصاد الفرنسي.

غير أن مقارنة وضعية المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا خلال سنة 1939 و السنة التي سبقتها فقط (1938) تظهر لنا أن واردات الجزائر من فرنسا قد انخفضت من 3.751.902.000 فرنك سنة 1938 إلى 3.475.591.000 فرنك سنة 1939 أي انخفاض بنسبة 7.73 %، أما صادرات الجزائر نحو فرنسا فقد انخفضت أيضا من 4.706.686.000 فرنك سنة 1938 إلى 4.139.744.000 فرنك سنة 1939 أي انخفاض بنسبة 12,1 %.

إن هذا الانخفاض في المبادلات التجارية في سنة 1939 ليس انخفاضا بقيمة كبيرة و يمكن أن يعود ذلك إلى كون الحرب العالمية الثانية قد اندلعت في بداية الثلث الأخير من السنة وفرنسا لم تكن قد دخلت الحرب بصفة فعلية بعد، و لذلك تأثر المبادلات التجارية لم يكن كبيرا.

[1] - **SSG, Annuaire Statistique de L'Algérie, Nouvelle série, Vol. 1, 1939- 1947,op-cit, p 222**.

جدول(8): تطور كمية الصادرات والواردات بين الجزائر وفرنسا خلال الحرب العالمية 2.

السنوات	الصادرات	الواردات
1939	2.573.895	881.809
1940	1.965.880	550.283
1941	2.188.770	851.770
1942	1.630.250	840.830
1943	6.891	21.894
1944	44.488	2.926
1945	238.816	105.010
1946	1.507.109	325.586
1947	1.545.072	692.102

الوحدة: (الأطنان)

المصدر: **SSG, Annuaire Statistique de L'Algérie, Nouvelle série, Vol.1, 1939- 1947,op-cit, p 222**

2-2- المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية:

2-2-1 المرحلة الأولى: من بداية الحرب العالمية الثانية إلى إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا

لم تمض سوى عدة أشهر على اندلاع الحرب العالمية الثانية في 1 سبتمبر 1939م حتى أسقط الألمان العاصمة باريس في 14 جوان 1940م واحتلوا معظم الأراضي الفرنسية وتشكلت إثر ذلك حكومة فيشي بزعامة الماريشال بيتان Pétain الموالية للألمان، وكانت الحكومة العامة في الجزائر موالية لحكومة فيشي، و كذا المعمرين، حيث يذكر جمال قنان أن 80 % من المعمرين الأوربيين تحولوا إلى فاشست و من أشد أنصار حكومة فيشي حماسا و التزاما[1].

و قد انعكس هذا الولاء في استمرارية المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال السنوات الأولى للحرب.

يقول هنري علاق في مذكراته: "وفي خريف 1940، كشف بيتان عن وجهه وما يمثله كبار الكولون الذين يسيطرون على الإدارة، واحتفالهم بمقدمه مثلما يحتفلون بقدوم عصر ذهبي. ومن أجل أرباحهم الكبيرة، كانت البواخر المحملة بالمواد المنجمية، الخمور، القمح، الحوامض، تغادر الموانئ الجزائرية ليذهب جزء من حمولتها لتموين الـ Grand Reich وآلته الحربية تحت رقابة لجان الهدنة الايطالية الألمانية"[2].

ورغم هذا الاستمرار في المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا إلا أن المقارنة السابقة بين سنتي 1938 و 1939 تظهر بداية انهيار في المبادلات، ويشير

[1] **جمال قنان**، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، 1994، ص 191.

[2] - هنري علاق، مذكرات جزائرية (ذكريات الكفاح والآمال)، تر: جناح مسعود وعبد السلام عزيري، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 72- 73.

عبد اللطيف بن أشنهو إلى ذلك، حيث يقول: "يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الانهيار في الصادرات والمستوردات قد تم على مرحلتين[1].

تمتد المرحلة الأولى من تطور المبادلات التجارية من تاريخ بداية الحرب العالمية الثانية في الفاتح من سبتمبر 1939م إلى تاريخ إنزال الحلفاء في شمال افريقيا في 8 نوفمبر 1942م و سيطرتهم على الجزائر، حيث و بعد أن سقطت باريس و تنصيب حكومة فيشي في الجزء الغير محتل من فرنسا وموالاة الحكومة العامة في الجزائر لها تم قطع الاتصال بين الجزائر وبريطانيا[2]، زبونها الثاني (بعد فرنسا)، وهذا يعني أن معظم ما تبقى من المبادلات التجارية كان يتم مع حكومة فيشي بفرنسا في هذه المرحلة و بالتالي فالتجارة الخارجية الكلية للجزائر أو الجزء الأكبر منها الذي كان يتم مع حكومة فيشي كلاهما قد خضعا لنفس العوامل و الظروف[3].

الجدول رقم (9): صادرات بعض المنتجات من الجزائر 1939-1942

السنوات / المواد	1939	1940	1941	1942
الحلفاء	1.538,4	733,3	410,2	196,3
الخمور العادية	12.233,4	8.220,3	8.627,1	4.023,5
الفوسفات الطبيعي	5.015,7	2.879,1	4.796,9	3.131,9
الحديد	26.911,9	14.222,6	2.374,6	4.626,6
القمح	741,3	1.532,6	1.017,6	846,7
التمور	110,6	231,0	138,4	168,4
التين المجفف	65,3	152,6	137,3	61,2

المصدر: بن أشنهو، تكون التخلف، ص 341 الوحدة: آلاف القناطير ما عدا الزيوت المعدنية آلاف الهيكتولترات

نلاحظ مثلا أن كمية الحديد المصدرة من الجزائر قد كانت في سنة 1939 تقدر بـ 26.911.000 قنطار، لتصبح في سنة 1940 تقدر بـ 14.222.600 قنطار (نصف كمية السنة السابقة تقريبا)، ليصبح في سنة 1942 4.626.600 قنطار ، أي 17%

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 341.
[2] - الجزائر وبريطانيا في حالة عداء.
[3] تم الاستعانة بأرقام التجارة الخارجية الكلية لعدم توفر الوثائق الإحصائية على أرقام دقيقة حول المنتجات المصدرة والمستوردة بين الجزائر فرنسا

من قيمة صادرات الحديد سنة 1939، كما أن صادرات الحلفاء كانت في سنة 1939 تقدر بـ 1.538.400 قنطار، لتصبح في سنة 1940 تقدر بـ 8.220.300 قنطار (نصف كمية السنة السابقة تقريبا)، لتصل إلى 196.300 قنطار في سنة 1942 أي 12,76 % من الكمية المصدرة في 1939.

و نلاحظ في مقابل ذلك أن صادرات القمح كانت في سنة 1939 تقدر بـ 741.300 قنطار، لتتضاعف في سنة 1940 إلى 1.532.600 قنطار، ثم تنخفض قليلا إلى 1.017.600 قنطار في سنة 1941، ثم تصبح 846.700 قنطار في سنة 1942، و ارتفاع صادرات التمور من 110.600 قنطار سنة 1939 لتصل إلى أكثر من الضعف، حيث تقدر بـ 231.000 قنطار في سنة 1940 ثم تنخفض قليلا لتصبح 138.400 قنطار في سنة 1941، ثم تعاود الارتفاع إلى 168.400 قنطار سنة 1942.كما نلاحظ ارتفاع صادرات التين المجفف من 65.300 قنطار سنة 1939 إلى 152.600 قنطار في سنة 1940، ثم ينخفض قليلا في سنة 1941 لتصبح 137.300 قنطار.

أما الخمور فقد انخفضت صادراتها من 12.233.400 هكتولتر سنة 1939 إلى 8.220.300 هكتولتر سنة 1940، لتصبح 8.627.100 هكتولتر في سنة 1941، ثم تنخفض إلى 4.023.500 هكتولتر في سنة 1942 أي نسبة 32,88 % من الكمية الإجمالية المصدرة في سنة 1939.

ومن خلال عرض تطور الكمية الكلية لصادرات بعض المنتجات يتضح أن هناك ارتفاعا في صادرات كل من القمح، التمور، التين المجفف، و هي منتجات توصف بالمواد الإعاشية و هي مطلوبة في ظروف الحرب بالإضافة إلى إمكانية تخزينها لمدة طويلة، و أيضا قيمتها الغذائية العالية، و بالتالي فقد كانت حكومة فيشي تقوم بجلبها من الجزائر مستعمرتها القريبة و الغنية بهذه الأنواع من المنتجات، في حين أن المنتجات غير

المهمة في ظروف الحرب قد انخفضت تصديرها من الجزائر كما هو الحال لدى الخمور التي انخفضت صادراتها إلى الثلث تقريبا بالإضافة إلى المعادن و الحلفاء.

و يقول شارل روبير أجرون: "" لقد اندلعت الحرب و أجبرت زراعة الكروم على تحول جزئي، ثم صدر قانون 20 أوت 1940 الذي أجبر كل مزرعة كروم تنتج أكثر من 500 هكتولتر أن تخصص 10% من ترابها لمزروعات أخرى، و من حينها ازدهرت بين صفوف الكروم زراعة الخضر"[1].

و من هنا نستنتج أن حكومة فيشي الفرنسية قد سخرت المنتجات الجزائرية لصالح الميتروبول في ظل ما يعرف باقتصاد الحرب.

ويشير بن أشنهو الى ذلك بقوله: "... فإن هذه المرحلة شهدت انخفاضا في الصادرات حيث تدنت بشكل ملحوظ لاسيما المعادن والحلفاء، وتدنت كذلك كمية الخمور المصدرة إلى الخارج إلى أقل من 50% مما كانت عليه سنة 1939"[2].

كما يضيف بن أشنهو: " أن كمية الحبوب المصدرة ستزداد[3] بسبب المصادرات التي تمت خاصة بعد شهر جوان 1940"[4].

أما عن واردات الجزائر في هذه المرحلة والتي كانت في أغلبها منتجات مصنعة فالجدول التالي يبرز أهمها.

[1] - **أجرون**، تاريخ الجزائر المعاصرة، **المرجع السابق**، ص 786.
[2] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 341.
[3] - إن ازدياد الصادرات يفسر البؤس الذي عاناه الجزائريون في الفترة اللاحقة من الحرب، وقد أشار سعد الله إلى أن سنة 1941**م بالذات** بالذات كانت سنة صعبة على الجزائريين.
[4] - عبد اللطيف بن أشنهو، نفس المرجع.

جدول رقم (10): واردات بعض المنتجات إلى الجزائر 1939-1942[1]

السنوات / المواد	1939	1940	1941	1942
الاسمنت	1.864.7	1.349.3	769.6	482.0
زيوت معدنية[2]	1.593.1	1.054.3	275.9	87.1
السماد الفوسفاتي	477.5	165.5	30.4	46.4
سيارات	66.0	22.5	18.8	27.4
فحم حجري	5.916.5	6.078.3	510.95	5.326.1

الوحدة: آلاف القناطير ما عدا الزيوت المعدنية آلاف الهيكتولترات

من خلال الجدول يتضح تطور واردات الجزائر في المرحلة 1939-1942 و التي تسبق إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا، فنلاحظ مثلا أن كمية الواردات من الاسمنت انخفضت من 1.864.700 قنطار في سنة 1939 إلى 1.349.300 قنطار في سنة 1940، ثم تنخفض في سنة 1942 لتصل 482.000 قنطار و هي تمثل 25,84 % من الكمية المستوردة في سنة 1939، أما الزيوت المعدنية فقد انخفضت أيضا من 1.593.100 هكتولتر في سنة 1939 لتصل 1.054.300 هكتولتر سنة 1940، ثم تنخفض بشكل كبير لتصل إلى 87.100 هكتولتر فقط في سنة 1942، و هي تمثل ما نسبته 5,46 % فقط من الكمية المستوردة في سنة 1939.

و نلاحظ في البداية من خلال الإحصائيات أن المنتجات المستوردة إلى الجزائر هي منتجات مصنعة و موجهة للاستعمال المباشر، و يعود انخفاض المنتجات المستوردة

[1] - الجدول منجز على ضوء الاحصائيات SSG,Annuaire Statistique de L'Algérie, 1939- 1947, op-cit, P 226

[2] التسمية الأصلية هي Essences minérales و ترجمتها بالزيوت المعدنية مقتبسة من كتاب "تكون التخلف في الجزائر" لعبد اللطيف بن أشنهو.

إلى الجزائر إلى انهيار الصناعات الفرنسية بفعل ظروف الحرب و توجيه أغلب الصناعات إلى الإنتاج المرتبط بالحرب، بالإضافة إلى أن الميتروبول نفسه في حاجة إلى هذه المنتجات.

ويظهر الجدول تناقص في المواد المستوردة عموما، إلا أن التناقص لم يكن بنفس الحدة لدى الفحم الحجري، حيث بقيت الكمية المستوردة منه مرتفعة وذلك يمكن تفسيره بقلة جودة الفحم الحجري الجزائري وضعف مردوده الطاقوي مما حتم استيراده من الخارج.

يمكن تفسير التناقص في المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا بظرف الحرب لاسيما بفعل مصادرة السفن التجارية واستعمالها للأغراض العسكرية مما أضعف حركة الملاحة التجارية بين الطرفين، كما أن العمليات الحربية وحرب الغواصات على الخصوص حتم على ما تبقى من سفن تجارية البحث عن طرق بحرية آمنة وهذا يؤدي إلى تأخر في وصول السفن لعدة أيام بما يعني في الأخير وصول السلع متأخرة، وبالتالي تأخير وضعف التموين بالمواد بكل أنواعها.

والشكلان البيانيان التاليان يبين حركة السفن على مستوى ميناء كل من الجزائر و وهران.

الشكل (3): تطور حركة ميناء الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

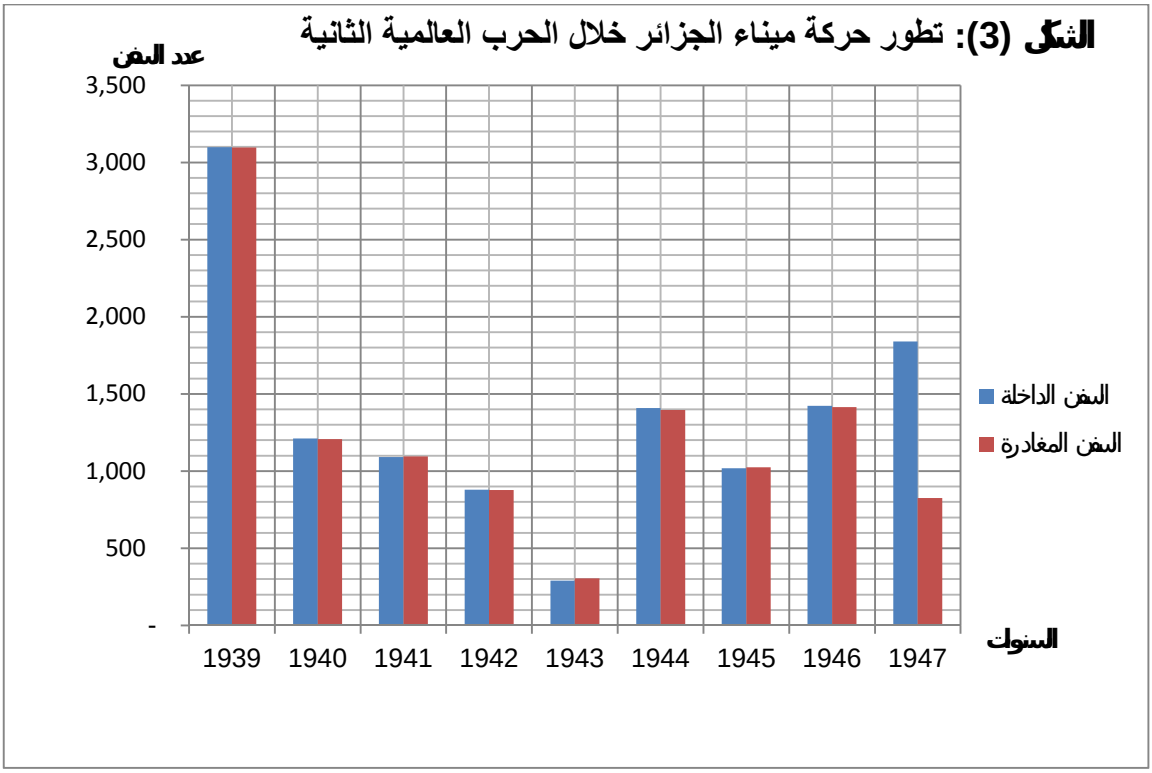

الشكل (4): تطور حركة ميناء وهران خلال الحرب العالمية الثانية

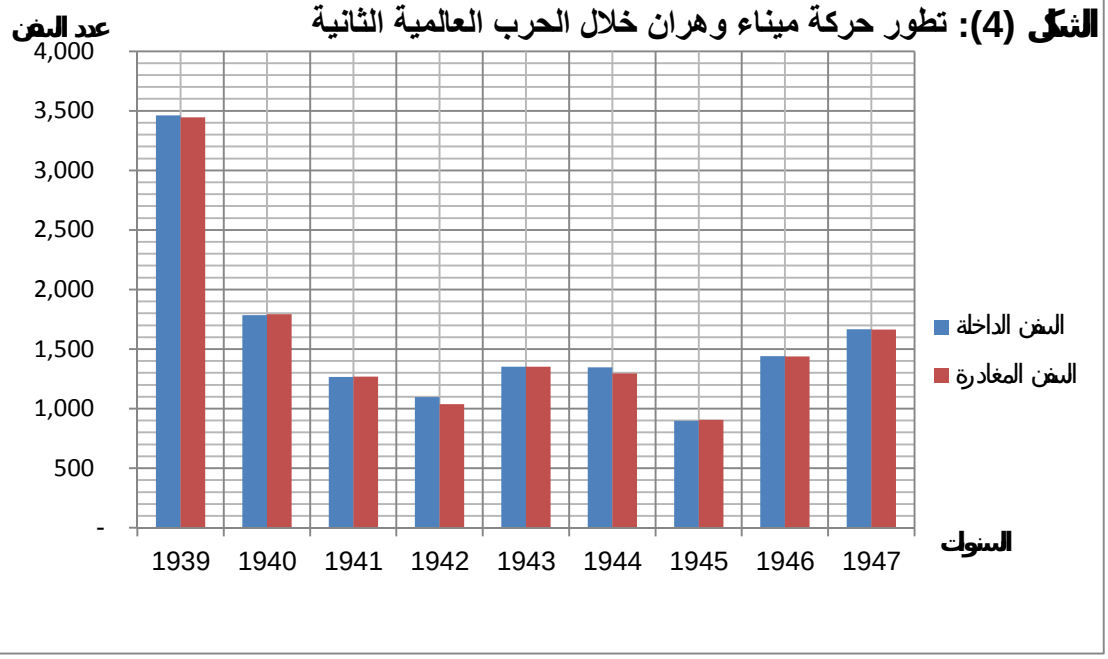

نلاحظ من خلال الشكلين البيانيين انخفاضا في عدد السفن في مينائي الجزائر و وهران طيلة سنوات الحرب مقارنة بسنة 1939، و هو عامل ساهم في إضعاف حركة المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا.

إن الانهيار الذي أصاب المستوردات من مواد مصنعة أو مواد أولية أدى إلى نقص شديد في المواد الضرورية الداخلة في عملية الإنتاج، كما أدت مصادرة وسائل النقل وتقنين الفحم والبترول والكهرباء إلى عرقلة السير الطبيعي للإنتاج[1]. وهو ما انعكس في انخفاض الإنتاج الصناعي الفرنسي و انخفضت بذلك مستوردات الجزائر منه.

و الجدول التالي يبين مؤشر الإنتاج الصناعي في فرنسا خلال الحرب العالمية 2.

الجدول رقم 11: مؤشر الإنتاج الصناعي في فرنسا في سنوات 1941-1945[2]

(سنة الأساس 100 1938)

السنوات	1941	1942	1943	1944	1945
الصناعات الغذائية	75	69	66	57	-
الصناعات الجلدية	48	44	38	27	35
صناعة النسيج	44	35	28	-	36
صناعة الورق و الورق المقوى	53	50	44	26	33
الصناعات الكيميائية	44	38	31	17	29
صناعة مواد البناء	73	60	46	34	47
الانتاج المعدني	65	55	60	32	35
المؤشر العام	65	59	54	41	-

المصدر: INSEE, Annuaire statistique, cinquante-septième volume -1946

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، **المرجع السابق**، ص 341.

[2] - Ministère de l'économie nationale, Institut national de la statistique et des études économiques pour la métropole et la France d'outre-mer, Direction de la statistique générale, Annuaire statistique, cinquante-septième volume -1946, Imprimerie nationale, Paris, 1947, P 100.

2-2-2 المرحلة الثانية: من إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا إلى نهاية الحرب

و تمتد من إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا 08 نوفمبر 1942 إلى نهاية الحرب في 1945، بعد وصول الحلفاء إلى الجزائر واستسلام الجيش الفرنسي الموالي لحكومة فيشي بالجزائر.

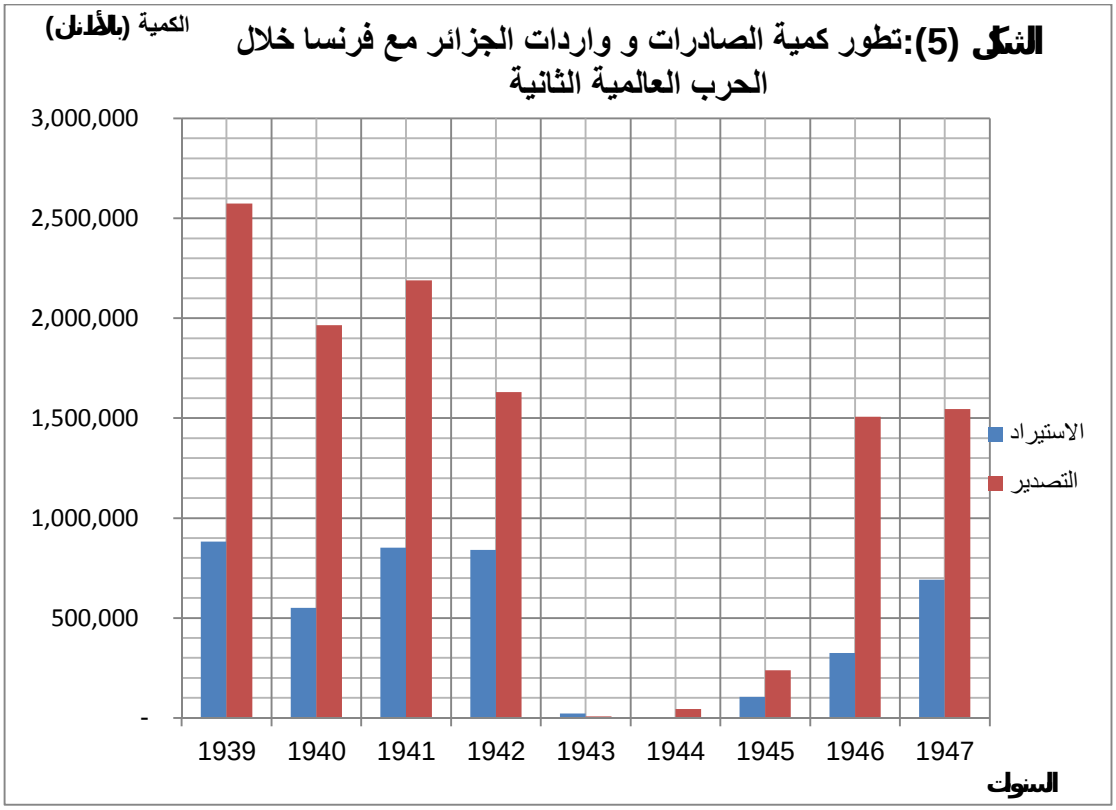

الشكل (5):تطور كمية الصادرات و واردات الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية

يظهر الشكل البياني المرافق تطور كمية المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال سنوات الحرب، حيث نلاحظ انخفاضا شديدا في كمية المواد المستوردة من فرنسا إلى الجزائر خلال سنتي 1943 و 1944 حيث بلغت كمية المواد المستوردة 21.894 طن في سنة 1943 لتنخفض أكثر في 1944 لتصل إلى 2.926 طن بعدما كانت في سنة 1942 تقدر بـ 840.830 طن، أي أن كمية الواردات في سنة 1944 تمثل نسبة 0.34% من كمية الواردات الآتية من فرنسا في سنة 1942 فقط.

يعود ذلك إلى أن الجزائر صارت عاصمة لحكومة فرنسا الحرة بزعامة شارل ديغول Charles De Gaulle، وهذا أدى إلى انكسار الوحدة الإدارية بين الجزائر وفرنسا وانقطاع العلاقة بين الجزائر وحكومة بيتان وتحولها إلى حالة عداء، و هذا العامل السياسي له انعكاس هام على الجانب الاقتصادي، بما يعني انقطاع المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا في الفترة من 1943 إلى 1945 بعد أن كان حجم التبادلات التجارية بين البلدين في الفترة السابقة 85% من مجموع المبادلات الجزائرية الإجمالية[1].

الشكل (6): تطور واردات الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

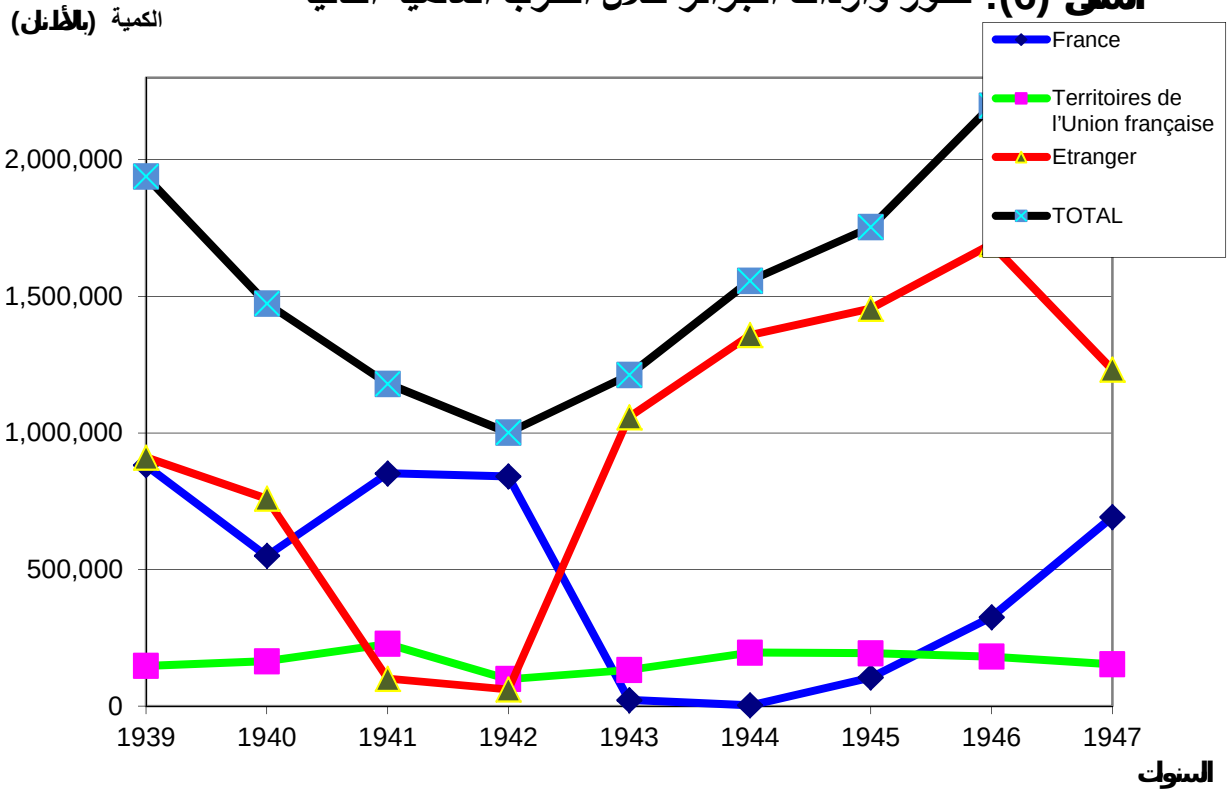

وفي هذا الوقت الذي تنخفض فيه الواردات من فرنسا بشكل كبير، نرى ارتفاع واردات الجزائر من الدول الأجنبية، ففي سنة 1943 بلغت كمية الواردات من الدول

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 342.

الأجنبية 1.057.914 طن (من فرنسا 21.894 طن فقط) لترتفع أكثر في سنة 1944 لتصل إلى 1.358.642 طن (من فرنسا 2.926 طن فقط)، وتضاعفت كمية الواردات من الدول الأجنبية إلى الجزائر في سنة 1944 بنحو 22 مرة عما كانت عليه سنة 1942، و في نفس السنة 1944 صارت كمية واردات الجزائر من الدول الأجنبية تقدر بـ 464 مرة وارداتها من فرنسا التي كادت تنعدم (أنظر الشكل 6)، وذلك يعود لكون الجزائر صارت مقرا لحكومة فرنسا الحرة وبالتالي ارتفعت مبادلات الدول الأجنبية معها (لاسيما دول الحلفاء وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية) بسبب ارتفاع الاستهلاك في الجزائر وتواجد قوات الحلفاء، حيث يشير بن أشنهو إلى ارتفاع استهلاك النبيذ والحبوب والحمضيات[1].

إن كمية المواد المستوردة إلى الجزائر بعد إنزال الحلفاء في 8 نوفمبر 1942 ليس مصدرها فرنسا بل الدول الأجنبية الحليفة و دول الاتحاد الفرنسي[2]، فنجد أن واردات الجزائر من الطحين في سنة 1943 يقدر بـ 683.900 قنطار بعد أن كان 400 قنطار فقط في السنة السابقة 1942، بل هو أكثر من مجمل كمية ما استوردته الجزائر من فرنسا في هذه السنة (أي 1943) هي 218.940 قنطار فقط، و نلاحظ أيضا ارتفاع في الكمية المستوردة من الفحم الحجري من 5.326.100 قنطار سنة 1942 إلى 7.312.500 قنطار سنة 1943 لترتفع أكثر في سنة 1943 حيث أصبحت 10.187.700 قنطارا، كما ارتفعت واردات الزيوت المعدنية من 87.100 هكتولتر سنة 1942 لتصبح 1.221.100 هكتولتر في سنة 1943، كما ارتفعت واردات المنتجات المشتقة من البترول من 28.000 قنطار سنة 1942 إلى 276.000 قنطار سنة 1943 ثم 416.200 قنطار سنة 1944، و ذلك يعود إلى تواجد قوات الحلفاء في الجزائر و عتادها الحربي تحتاج إلى تأمين المؤن و الوقود في

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق ، ص 343.
[2] - كانت دول الاتحاد الفرنسي خاضعة لحكومة فيشي و لكنها أصبحت في هذه المرحلة خاضعة لحكومة فرنسا الحرة.

ظل الاستعدادات لمواجهة دول المحور، حيث تعد سنة 1943 سنة تحضير بالنسبة للحلفاء في شمال إفريقيا لمباشرة الهجوم على أوربا.

الشكل (7): تطور صادرات الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

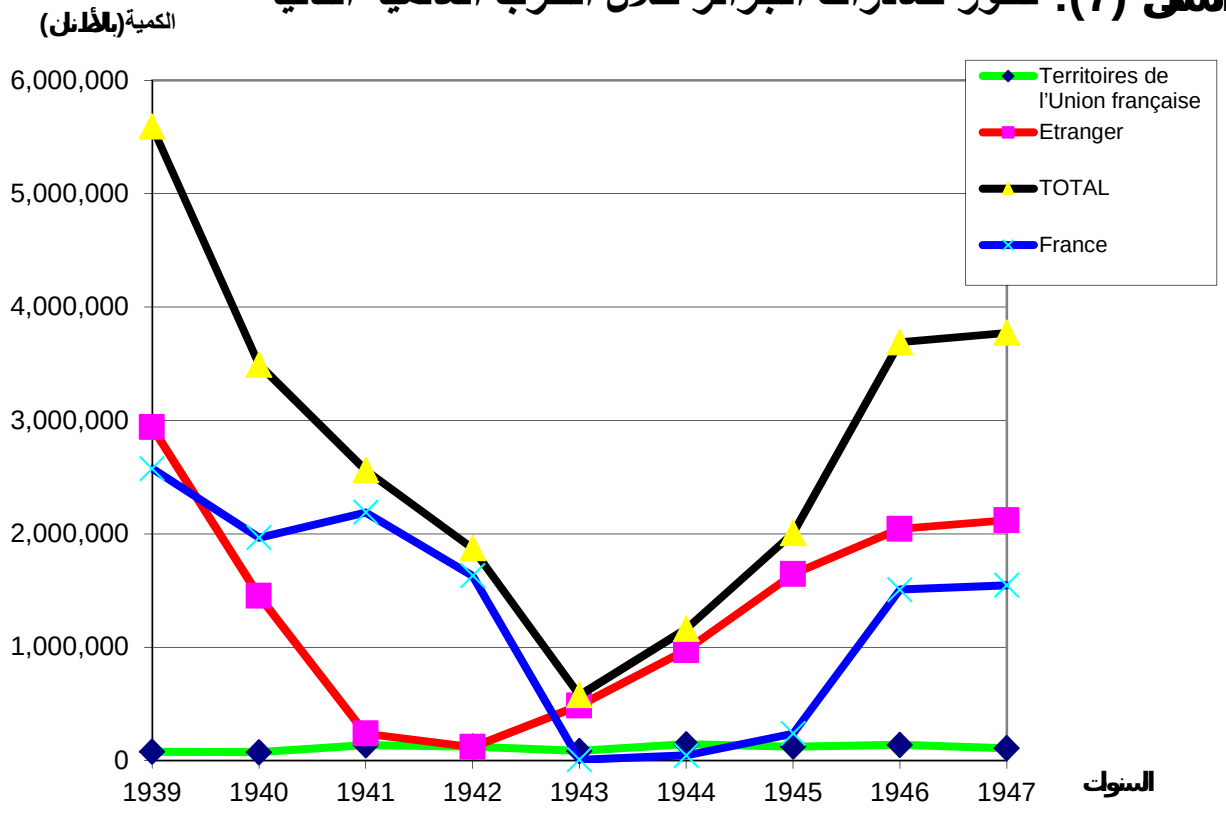

أما عن الصادرات، ولنفس الأسباب المذكورة سابقا فقد انخفضت أيضا صادرات الجزائر نحو فرنسا في سنتي 1943 و 1944 بشكل عام، نقصت كمية الصادرات من1.630.250 طن سنة 1942 إلى6.891 طن سنة 1943 أي نسبة 0,42 % من قيمة السنة السابقة، و 44.488 طن في سنة 1944، لترتفع قليلا لتصل إلى 238.618 طن في سنة 1945.

الجدول رقم (12): تطور صادرات بعض المنتجات من الجزائر 1942-1945[1]

السنوات / المواد	1942	1943	1944	1945
الحلفاء	196,3	8,1	0,7	71,8
الخمور العادية	4.023,5	389,1	597,3	1.588,4
الفوسفات الطبيعي	3.131,9	186,3	1.926,5	3.164,0
الحديد	4.626,6	4.437,9	7.657,2	13.650,9
القمح	846,7	30,5	63,7	-
التمور	168,4	14,9	13,1	32,8
التين المجفف	61,2	0,7	0,3	2,6

الوحدة: آلاف القناطير ما عدا الزيوت المعدنية آلاف الهيكتولترات

و لو قارنا بعض المواد الاعاشية المذكورة سابقا كالقمح مثلا ، حيث انخفض المصدر منه من 846.700 قنطار سنة 1942 إلى 30.500 قنطار فقط في سنة 1943، أي ما نسبته 3,6 % من الكمية المصدرة في السنة السابقة، كما نلاحظ انخفاض كمية التمور المصدرة من 168.400 قنطار في سنة 1942 إلى 14.900 قنطار سنة 1943، أي 8,84 % فقط من الكمية المصدرة في السنة السابقة، أما كمية التين المجفف المصدرة فقد انخفضت من 61.200 قنطار سنة 1942 إلى 700 قنطار في سنة 1943 ثم تنخفض أكثر إلى 300 قنطار فقط في سنة 1944، أي نسبة 0,49 % من كمية سنة 1942، و انخفضت كمية الحلفاء المصدرة من 196.300 قنطار قي سنة 1942الى 8.100 قنطار سنة 1943 لتنخفض أكثر في سنة 1944 حيث صارت 700 قنطار، و هي تمثل نسبة 0,35 % من الكمية المصدرة سنة 1942.

أما عن الخمور و التي تعد أهم الصادرات الغذائية من حيث العائدات المالية للجزائر، فقد انخفض المصدر منها من 4.023.500 هكتولتر سنة 1942 الى 389.100 هكتولتر

[1] الجدول منجز على ضوء الاحصائيات SSG,Annuaire Statistique de L'Algérie, 1939- 1947, P 226

سنة 1943 و هي تمثل نسبة 9,67 % من كمية السنة السابقة، لترتفع بشكل طفيف جدا في سنة 1944 إلى 597.300 هكتولتر.

يقول شارل روبير أجرون: " ... و مع غياب المواد الكيماوية الضرورية نتيجة للصعوبات و لتوقف الصادرات في نوفمبر 1942، أصبحت زراعة الكروم مجبرة على التراجع، و نتاقصت المساحات المستغلة و نزلت من 411.131 هكتار في سنة 1939 الى 341.098 هكتار في سنة 1945. و نزولت العوائد أيضا من 45 هكتولتر للهكتار الواحد في سنة 1939 الى 19 هكتولتر في سنة 1943 و 28 هكتولتر في سنة 1945، و بالرغم من هبوط الإنتاج في سنوات 1940-1945 فإن مخزونا هائلا قد تراكم في الأقبية لعدم التمكن من التصدير بسبب عدم وجود سفن لذلك"[1].

إن ضعف الصادرات الجزائرية تجاه فرنسا خصوصا بعد إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا والذي كاد ينعدم إنما يعود إلى سيطرة الحكومة الفرنسية الحرة على الجزائر وتجارتها الخارجية وهذا يدخل في إطار فرض الحصار الاقتصادي على حكومة فيشي الموالية للألمان.

وللمقارنة فقد قابل الانخفاض في صادرات الجزائر إلى فرنسا ارتفاع صادرات الجزائر إلى الدول الأجنبية من 119.759 طن سنة 1942 لتصل إلى 485.171 طن سنة 1943 ثم ترتفع إلى 973.421 طن سنة 1944.

ويستمر ارتفاع واردات الجزائر من الدول الأجنبية أكثر من فرنسا حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (أنظر الشكل 6) ، و ذلك بسبب كون فرنسا تضررت كثيرا بالحرب لاسيما صناعتها، وبالتالي بقيت صادراتها إلى الجزائر أقل من الدول الأجنبية،

[1] - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1871- 1954، تر محمد حمداوي و ابراهيم صحراوي، ج 2 ، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 786.

وذلك لتضرر حركية الإنتاج في فرنسا والاقتصاد الفرنسي عموما حيث كانت واردات الجزائر من فرنسا عبارة عن منتجات مصنعة في الغالب.

وخلاصة القول أن المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية تحكمت فيها العوامل السياسية وظروف الحرب، حيث كانت المبادلات إلى غاية إنزال الحلفاء في الجزائر في 08 نوفمبر 1942 مستمرة رغم ما شابها من انخفاض مقارنة بمرحلة ما قبل الحرب، غير أنه وبعد إنزال الحلفاء وسقوط الجزائر بأيدي حكومة فرنسا الحرة المعادية لحكومة فيشي في فرنسا انكسرت الوحدة الإدارية بين الطرفين وبالتالي انقطعت العلاقات التجارية إلى درجة صارت شبه منعدمة، كما تطورت المبادلات الجزائر مع الدول الأجنبية نظرا لوجود الحلفاء و ما استلزم ذلك من توفير المؤن و العتاد.

الفصل الثالث : انعكاسات تأثـر تجارة الجزائر مع فرنــسا بالحـرب العالمية الثانية

3-1 ارتفاع أسعار المواد والخدمات.

3-2 اعتماد نظام الحصص والبطاقات التموينية

3-3 السوق السوداء

3-4 اعتماد سياسة تصنيعية في الجزائر

3-5 ارتفاع حجم تجارة الجزائر مع فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية

كان للحرب العالمية الثانية تأثيرات متعددة الجوانب، ومن الطبيعي أن يكون لها تأثير مباشر على التجارة الخارجية بين الجزائر وفرنسا باعتبار الجزائر ممون هام للاقتصاد الفرنسي، حيث انعكس هذا التأثير في بعض المظاهر التي عرفتها كل من الجزائر وفرنسا خلال الحرب.

3-1- ارتفاع أسعار المواد والخدمات:

تسببت ظروف الحرب العالمية الثانية في ندرة المواد الاستهلاكية سواء كانت غذائية أو صناعية، بالإضافة إلى ضعف الخدمات، وهو ما انعكس وفق قانون العرض والطلب على الأسعار خلال سنوات الحرب، حيث أخذنا مثالين وهما تطور أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات خلال الحرب العالمية الثانية في كل من مدينتي الجزائر وباريس.

ويظهر الجدول التالي متوسط سعر البيع بالتجزئة لبعض المواد الغذائية في مدينة باريس خلال الحرب العالمية الثانية.

الجدول رقم (13): متوسط سعر البيع بالتجزئة للمواد الغذائية في مدينة باريس خلال الحرب العالمية الثانية (الفرنك)

المواد / السنوات	الخبز الأبيض (1 كلغ)	الخروف (1 كلغ)	البيض (12 حبة)	الحليب (1 لتر)	الخمر الأحمر العادي(1 لتر)	الفحم (50 كلغ)	الغاز ($م^3$)	الكهرباء (kwh)
1938	2,84	27,55	13,55	1,87	3,14	28,95	1,29	2,04
1939	3,10	29,90	13,48	1,96	3,42	31,54	1,37	2,22
1940	3,15	32,84	15,75	2,26	3,72	35,74	1,60	2,31
1941	3,17	36,88	20,59	2,61	4,45	36,00	1,60	2,33
1942	3,62	42,21	27,80	3,12	5,35	38,28	1,73	2,65
1943	3,70	51,14	38,50	3,88	7,71	44,69	1,83	2,85
1944	3,96	60,57	43,20	4,60	9,65	45,88	1,93	3,21
1945	6,67	80,49	47,89	6,41	13,29	80,42	2,89	4,52
1946	8,89	181,12	118,63	10,00	19,22	167,74	3,83	5,42
1947[1]	11,10	223,66	173,76	12,76	28,99	206,70	6,71	7,75

المصدر: INSEE, Annuaire Statistique, 1946, P 190.

[1] -شهر جانفي من سنة 1947.

نلاحظ من خلال الجدول أن السمة العامة هي ارتفاع مستمر للمواد كلما تقدمت سنوات الحرب مقارنة بسنة واحدة قبلها، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر الخبز الأبيض من 3.10 فرنك للكيلوغرام سنة 1939 ليصل سنة 1945 إلى 6.67 فرنك، أي تضاعف مرتين تقريبا، كما ارتفع سعر الحليب من 1.87 فرنك للتر سنة 1939 ليصل إلى 6.41 فرنك سنة 1945 تضاعف ثلاث مرات ونصف.

وعرفت الكهرباء أيضا نفس الوتيرة، حيث ارتفع سعرها من 2.22 فرنك للكيلواط ساعي سنة 1939 إلى 4.52 فرنك سنة 1945. و يعود سبب هذا الغلاء إلى التضخم، حيث فقدت العملة قدرتها الشرائية.

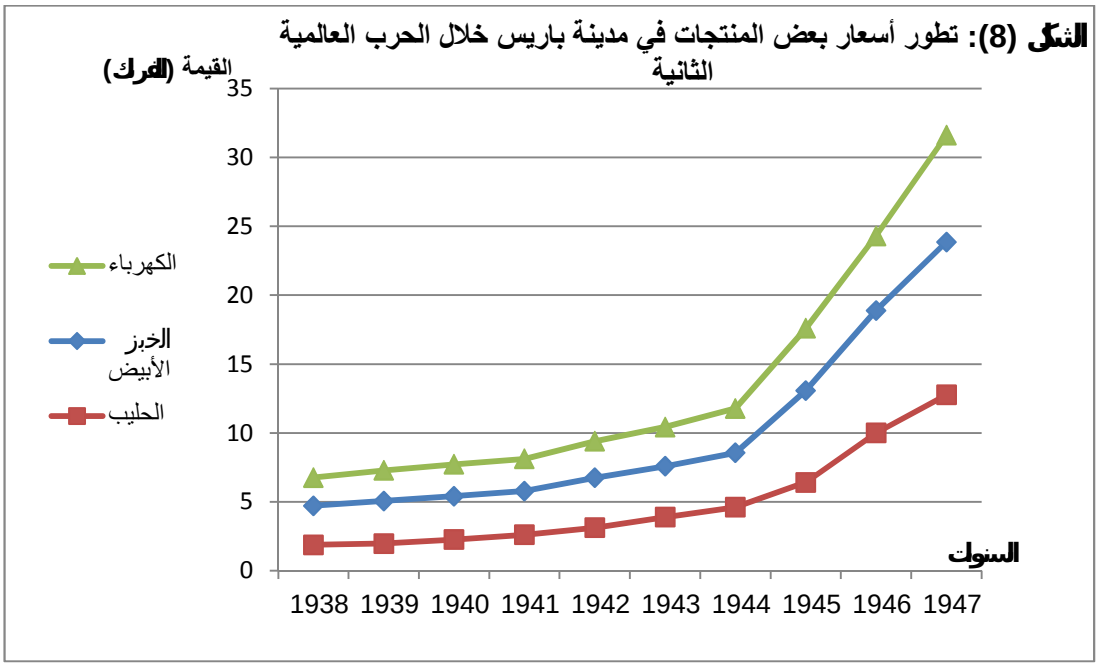

الشكل (8): تطور أسعار بعض المنتجات في مدينة باريس خلال الحرب العالمية الثانية

أما فيما الجزائر العاصمة فالجدول التالي يظهر أسعار المواد بها خلال الحرب العالمية الثانية.

الجدول رقم (14): متوسط سعر البيع بالتجزئة للمواد الغذائية في مدينة الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

المواد / السنوات	الخبز (كلغ)	لحم الخروف (كلغ)	البيض (الحبة)	الحليب (لتر)	الخمر الأحمر 10° (لتر)	الغاز (م³)	الكهرباء Kwh
1938	2.8	13.6	0.7	2.9	2.05	1.35	2.38
1939	3.1	15.3	0.6	3	2.3	1.62	2.46
1940	3.15	20.15	0.7	3.1	2.2	1.71	2.8
1941	3.2	23.6	0.75	4.4	2.3	2.4	3.21
1942	3.7	–	1.35	5.95	4.2	2.4	3.72
1943	4.4	–	2.6	7.9	5.05	2.64	4.5
1944	8.15	71.5	4.5	11.15	5.65	3.27	5.17
1945	8.55	98.15	11.25	16.65	6.85	3.53	5.32
1946	10.65	143.2	11.75	22	9.3	5.36	8.12
1947	17.80	203	10.75	25.35	12.9	9.1	12.24

المصدر: SSG, Annuaire Statistique de L'Algérie, 1939- 1947, P 248

يلاحظ ارتفاع سعر خبز الاستهلاك العادي من 3.10 فرنك للكيلوغرام سنة 1939 ليصل إلى 8.55 فرنك سنة 1945، وارتفع سعر الحليب الطازج من 3.00 فرنك للتر الواحد إلى 16.65 فرنك سنة 1945، وارتفع سعر البيض من 0.60 فرنك للحبة الواحدة سنة 1939 إلى 11.25 فرنك للحبة الواحدة، كما ارتفع سعر الكهرباء من 2.46 فرنك للكيلواط ساعي سنة 1939 إلى 5.32 فرنك سنة 1945.

ويلاحظ من الجدول أن أسعار المواد والخدمات في الجزائر كلها قد ارتفعت مع تقدم سنوات الحرب، وهي حالة تشابه ما حدث في مدينة باريس. وعليه نستنتج أن الحرب أدت إلى ارتفاع الأسعار في كل من الجزائر وباريس وهو ما يمكن أن يعمم على باقي المناطق.

3-2- اعتماد نظام الحصص والبطاقات التموينية:

أدت ظروف الحرب والاحتلال الألماني لمعظم الأراضي الفرنسية إلى تكريس واقع صعب على المستوى الاقتصادي ولاسيما التموين والاستهلاك، وهو ما أدى بحكومة الماريشال بيتان إلى إصدار نصوص تنظيمية قصد تنظيم و تأطير عملية التموين بالمواد الاستهلاكية اليومية.

و ورد في مقال بعنوان: (La ration alimentaire et l'organisme) في جريدة (L'illustration) ما يلي:" منذ 23 سبتمبر الماضي، طبِّق في فرنسا كلها ودون تمييز بين المناطق، تنظيم غذائي سنَّ من طرف حكومة الماريشال بيتان "... فرنسا اليوم تحاول مواجهة إطعام 40 مليون نسمة، وتوفير الراتب الغذائي لكل فرد..."[1].

كما ورد أيضا: " كل مستهلك يحصل من جهة على بطاقة الإطعام مكونة من كوبونات (Coupons) مرقمة لمدة شهر واحد، ومن جهة أخرى على وريقتين مؤشر

عليهما مجموعة الأغذية التي توزع يوميا كالخبز واللحم أو التي توزع أسبوعيا كالجبن والمواد الدسمة"[2]. ولتنظيم عملية التموين صدر مرسوم وقرار وزاري مشترك في 10 مارس 1940 قصد إحصاء السكان وتحديد ظروف إنشاء البطاقات التموينية، و وتم تحديد يوم 03 أفريل 1940 كآخر أجل لاستكمال العملية وتصنيف السكان[3] و تم تحديد 8 أصناف من السكان لكل منها احتياجاتها الخاصة وذلك حسب العمر، النشاط ومكان الإقامة. ويمكن لشخص بالغ أن يحصل على هذه الكمية التالية: 275غ خبز يوميا، أما أسبوعيا فيحصل على 350غ من اللحم، 100غ من المواد الدهنية، 70غ من الجبن، وخلال شهر يحصل على 200غ من الأرز، 500غ من السكر، 250غ من

[1] - Robert Cherevier, La ration alimentaire et l'organisme, L'illustration, 5 Octobre 1940, p 105.
[2] - www.images.hachette-livre.fr, op-cit,P105.
[3] - www.nithart.com/fr39-45.htm,le28/04/2014,p18-15.

العجائن، وهذا كله إذا كانت المواد متوفرة[1]. يجدر أن نشير الى أن الأوضاع في فرنسا المحتلة كانت أسوأ مما هو عليه الحال في ألمانيا و فيما يلي مقارنة بينهما.

الجدول رقم (15): مقارنة بين الراتب الغذائي في فرنسا ونظيره في ألمانيا.

الرواتب الغذائية (فيفري 1941)	ألمانيا	فرنسا
مستهلك عادي (بالغرامات)		
الخبز (في اليوم)	340	300
اللحم (في الأسبوع)	500	360
مواد دهنية (في الأسبوع)	270	100
السكر (في الشهر)	1.200 à 1.500	500
عمال		
الخبز (في اليوم)	550	400
اللحم (في الأسبوع)	1.000	360
مواد دهنية (في الأسبوع)	400	100
السكر (في الشهر)	1.200 à 1.500	500

المصدر: http://www.images.hachette-livre.fr/media/contenuNumerique/029/1585388922.PDF

وفي الجزائر كانت الأوضاع صعبة جدا على الجزائريين، ويذكر أبو القاسم سعد الله أن سنة 1941 كانت سنة صعبة على الجزائريين[2].

وقد ورد في تقارير فرنسية أن جزائريين وجهوا شكوى إلى الحاكم العام وفيها:"... سيدي الحاكم العام، إن الوضعية المأساوية المفروضة علينا وعلى عائلاتنا منذ بداية الحرب، تضطرنا لنعلمكم بالأزمة التي نعيشها، إن الأمر يتعلق بحصص توزيع المؤن كالحبوب، والتي تظهر لنا جد ضعيفة مقارنة بالكمية التي يتحصل عليها الفرد في

[1] - Evélyne Gayme et Mathilde Houte- Marguerit, Les années noires 1940- 1945, ECPAD, serie pour mémoire, 2012, P 17.

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3،ط4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص 185.

البلديات المجاورة وحتى في بلديتنا؟، ومن جهة أخرى فإننا ندفع 20 فرنك كل شهر لقاء كل بطاقة تموين..."[1].

3-3- السوق السوداء:

كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية خصوصا خلال الحرب العالمية الثانية انعكاس على التموين بالمواد الاستهلاكية، وأدى نقص التموين إلى بروز ظواهر أهمها السوق السوداء، كسوق موازي للسوق الرسمية، حيث كانت حكومة فيشي قد عمدت إلى نظام الحصص التموينية وأصدرت مرسوما يوم 04 أكتوبر 1940م لاستحداث الأمانة العامة للتموين بالمواد الغذائية.

كما تم العناية ببعض المنتجات بشكل خاص، حيث أنشأ مثلا المكتب الوطني للحم (BNV) و اسمه (Bureau national de la Viande) في سبتمبر 1940م.

والهدف من ذلك هو تنظيم والتحكم في المواد الاستهلاكية وتوزيعها وفق خطة مدروسة، ولكن رغم كل ذلك ظهرت السوق السوداء، حيث كانت المواد تباع بسرعة وبأسعار مرتفعة لمن يستطيع، حيث كان ارتفاع في أسعار بعض المنتجات قد صار معتبرا، فمنذ 1942 مثلا تضاعفت قيمة اللحم والبيض والسكر في بعض المناطق من مرتين إلى 5 مرات، كما وصلت الزبدة مثلا إلى 8 أضعاف سعرها في السوق الرسمية.

وفي 1943 صار عون راقن في مدينة باريس مجبرا على دفع قيمة أسبوع من راتبه الشهري للحصول على 1 كلغ من السكر.

وكانت أسعار المنتجات الزراعية تتراوح بين 3 إلى 5 مرات أسعارها في السوق الرسمية وتكون هذه الاسعار محددة على أساس القيمة الغذائية لهذه المنتجات [2]

[1] عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1954، دار الواحة، الجزائر، 2013، ص 35- 36.
[2] - www.chamoonix.fr/chamonix-sous -l-occupation/nourrir/marche

والجدول التالي يبين الأسعار الرسمية لبعض المواد وأسعارها في السوق السوداء في فرنسا في الفترة أفريل- جوان 1944م.

الجدول رقم (16): مقارنة بين الأسعار الرسمية و أسعار السوق السوداء في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية

السعر / المواد	الرسمي	في السوق السوداء (أفريل-جوان 1944)
لحم بقر (كلغ)	72 ف	150- 250 ف
حليب (لتر)	4.60 ف	12 – 30 ف
زبدة (كلغ)	78 ف	450 – 600 ف
بطاطا (كلغ)	3- 5.70 ف	22 – 30 ف
بيض (حبة)	3.60 ف	8 – 10 ف
زيت (لتر)	50 ف	1000 ف
فحم (50 كلغ)	46 ف	500 – 1300 ف

المصدر: http://www.images.hachette-livre.fr/media/contenuNumerique/029/1585388922.PDF

3-4- اعتماد سياسة تصنيعية في الجزائر:

لما صارت الجزائر مقرا لحكومة فرنسا الحرة في نوفمبر 1942 كان اعتمادها على الواردات من الدول الأجنبية كبيرا و لاسيما المنتجات الصناعية و أدركت الادراة الاستعمارية أن عدم تصنيع الجزائر من قبل و اعتبارها فقط مصدرا للمواد الأولية و الزراعية كان سياسة خاطئة و كان وقوع فرنسا تحت الاحتلال الألماني عاملا مهما لإبراز جسامة هذا الخطأ.

و لو نظرنا إلى محاولة تصنيع الجزائر نجد أن الإدارة الاستعمارية كانت قد ألزمت نفسها في فترة الحرب العالمية الأولى 1914-1918 بتوليد حركة صناعية لمساعدة

المجهود الحربي لفرنسا التي تعرضت للغزو، و لكن هذه الحركة لم تأتي بنتائج سارة، و قد كانت هناك إرادة لتصنيع الجزائر فيما بين الحربين 1914-1918، لكن التطورات كانت قليلة الأهمية في هذه الفترة، فمثلا لم تكن الجزائر تملك صناعة للحديد و الصلب رغم أنها تنتج 3 ملايين طن من هذه المادة، وهي بلد منتج للصوف و تعاني من نقص الأقمشة، و منتجة للحلفاء و تعاني من نقص الورق، و هي منتج كبير للفوسفات ولا توجد بها أسمدة بقدر كاف و بانقطاع وارداتها من فرنسا كانت الجزائر تعاني من غياب كلي لصناعات قاعدية[1]، و يشير أجرون إلى أنه قد كانت ضرائب ثقيلة تفرض على القطاع الصناعي من طرف المندوبيات المالية حتى لا تضطر إلى جعل الملكية و الإنتاج الفلاحيين يدفعان جزءا من هذه الضرائب[2] . ونشير هنا إلى أنه حتى الصناعات التقليدية الجزائرية تناقصت إلى درجة كبيرة حتى كادت تختفي، فمن 100.000 حرفي في منتصف القرن التاسع عشر تناقص عددهم إلى 3.500 حرفي في سنة 1951[3].

و حتى المشاريع التي ظهرت في عهد حكومة فيشي كانت تخطط لتصنيع سريع و قدرت الأموال التي استثمرتها فرنسا في الصناعة في الجزائر بـ 1,014 مليار فرنك من مجموع 149,1 مليار فرنك أي بنسبة 0,68 % من مجموع الاستثمارات في الجزائر وهي نسبة غير كافية، و تقرر في سنة 1944 بناء صناعة خفيفة تسمح بتوفير "أمن إنتاجي"[4].

و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و بعد تقييم الآثار التي خلفتها، اتبعت الإدارة الاستعمارية سياسة اقتصادية و اجتماعية جديدة في المستعمرات و منها الجزائر على الخصوص، حيث صدرت تشريعات جديدة منها مرسوم 3 جانفي 1946 المتعلق

[1] - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق ، ص 798.
[2] - المرجع نفسه، ص 801.
[3] - Mahfoud Bennoune, De la colonisation au développement post-indépendance une histoire économique et sociale de l'Algérie (1830-1990), traduit de l'anglais par Mme saâdia Bennoune, Edition I.A.I.G, Algérie, 2009, P 103.
[4] - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق ، ص 799

بالتحديث و التجهيز الاقتصادي في فرنسا و المستعمرات واستحدث لهذا الغرض هيئتين هما: مجلس التخطيط و المحافظة العامة للتخطيط و هدفهما دراسة و إعداد المقترحات لتجهيز الميتروبول، أما المستعمرات فشكلت لها لجنة خاصة في 29 أفريل 1946 و هي لجنة تحديث أقاليم ما وراء البحار[1].

و ما سعت الادراة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية والآثار السيئة التي تركتها على المجتمع إلى سياسة اقتصادية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية حتى في المستعمرات و منها الجزائر على الخصوص، فكانت سياسة التأميمات في القطاعات الإستراتيجية و منها على الخصوص في قطاع الكهرباء و الغاز من خلال قانون 8 أفريل 1946[2].

و كان المخطط الخماسي للتصنيع المقرر في 9 جويلية 1946 قد وضع سلسلة للمشاريع التي تحظى بالأولوية و خصص لها أزيد من 19 مليار فرنك من سنة 1946 إلى 1948[3].

و بفضل مشاركة الشركات الكبرى الفرنسية انطلقت صناعات جديدة حيث أنشئت ورشات لأكثر من 93 صناعة من أكتوبر 1946 إلى نهاية 1948[4]، كما تم تخصيص المخطط الرباعي للتحديث و التجهيز من 1949 إلى 1952 و هو خطة اقتصادية أطلقها الحاكم العام للجزائر مارسيل نايجلان Marcel Naegelen وفق قرار نوفمبر- ديسمبر 1948[5]، وتضمن عدة مشاريع في مجال الصناعة ومنها:

- الصناعة الاستخراجية و الميكانيكية و الالكترونية بقيمة 1100 مليون فرنك،

[1] - محمد حركات، (شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 38.
[2] - المرجع نفسه، ص 70.
[3] - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق ، ص 799.
[4] - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق ، ص 799.
[5] - حورية مايا بن فضة ، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951، منشورات دار الرياضية، الجزائر، 2013، ص 92.

-الصناعة الغذائية والحيوانية والصيد البحري: 200 مليون فرنك.

-الصناعات الكيمياوية : 1600 مليون فرنك.

كما تم إنشاء مركبات صناعية كبرى كمصنع الحديد و الصلب بوهران، ومصنع للزنك و الرصاص بالجزائر. وتم أيضا انجاز مصنع للصناعة النسيجية و القطنية بالجزائر العاصمة طاقته الإنتاجية 1.200.000 م² من القطن سنويا، و آخر بوهران لنسج القطن و الصوف بقدرة إنتاجية بلغت 2.000.000 م² سنويا بالإضافة إلى مصنع للحلفاء بالجزائر ينتج 10.000 طن سنويا[1]، بل إن أهم مصنع لمعالجة الحلفاء تم تشييده في بابا علي بالجزائر العاصمة و قد أقامته المجموعة الأولى في صناعة الورق الفرنسية، أما مصانع الاسمنت المهمة فقد أقامتها مجموعة "لافارج"[2].

و الجدير بالذكر أن بعض الصناعات الفرنسية لم تكن تنظر بعين الرضا إلى تطور صناعة جزائرية، فمثلا كان مكرري السكر قد نجحوا في سد الطريق أمام نمو صناعة سكر جزائرية[3].

كما سعت الإدارة الفرنسية إلى خطط أخرى ضمنها دستور 1947، و مشروع سوستال Sostelle الإصلاحي 1955، ومشروع قسنطينة 1958 الديغولي، غير أنها كانت لها أهداف خفية تمثلت في ضرب الحركة الوطنية التحررية.

[1] - حورية مايا بن فضة ، **المرجع السابق**، ص 113-115.
[2] - **أجرون**، تاريخ الجزائر المعاصرة، **مرجع**سابق، ص 799
[3] - المرجع نفسه، ص 801.

3-5-ارتفاع حجم تجارة الجزائر مع فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية:

أخذت المبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا منحى تصاعديا كما يظهره الشكل[1] التالي الذي يبرز تطور القيمة المالية لهذه المبادلات في سنة 1939 و السنتين المواليتين بعد نهاية الحرب.

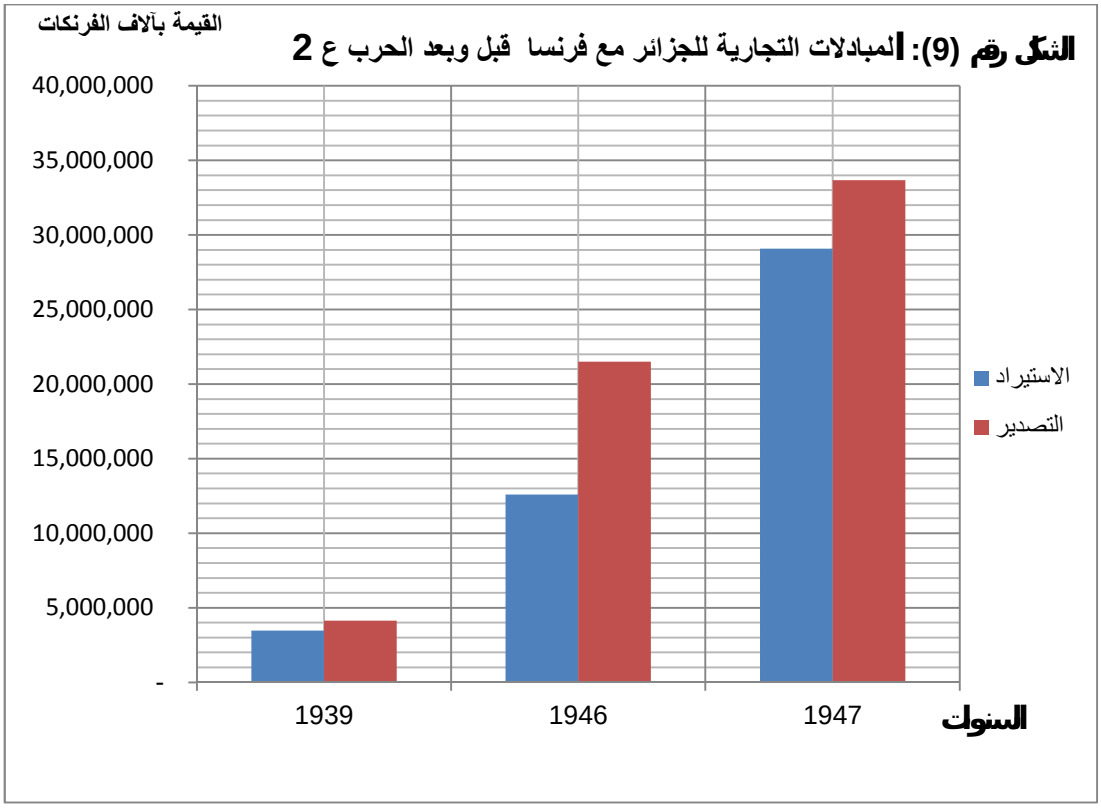

الشكل رقم (9): المبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا قبل وبعد الحرب ع 2

نلاحظ ارتفاع قيمة واردات الجزائر من فرنسا من 3.475.591.000 فرنك سنة 1939 إلى 12.586.959.000 فرنك في سنة 1946 لترتفع إلى أكثر من الضعف في السنة الموالية فقط 1947 لتصل 29.080.329.000 فرنك، و هذه القيمة الأخيرة تمثل 65,03٪ من مجموع الواردات الإجمالية للجزائر في سنة 1947.

كما ارتفعت كذلك قيمة صادرات الجزائر إلى فرنسا من 4.139.744.000 فرنك سنة 1939 إلى 21.493.550.000 فرنك في سنة 1946، لترتفع إلى

[1] - هذا الشكل أنجز على ضوء الاحصائيات: INSEE, Annuaire Statistique de L'Algérie, 1939- 1947, P 222

33.676.070.000 فرنك في سنة 1947 ، و هذه القيمة الأخير تمثل 82,93٪ من مجموع الصادرات الإجمالية للجزائر في سنة 1947[1].

ونلاحظ هنا أن قيمة المبادلات بين الجزائر و فرنسا بعد الحرب قد تضاعفت بشكل كبير، حيث صارت قيمة الصادرات في سنة 1947 تمثل ثمانية أضعاف ما كنت عليه في سنة 1939، كما صارت قيمة الواردات في سنة 1947 تمثل أيضا ثمانية أضعاف ما كنت عليه في سنة 1939.

إن ارتفاع المبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا و لاسيما صادراتها بعد الحرب العالمية الثانية يشبه ما حدث بالضبط بعد الحرب العالمية الأولى حيث ارتفعت بعدها مباشرة المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا، و الجدول التالي يظهر ذلك.

الجدول رقم (17): قيمة المبادلات بين الجزائر وفرنسا قبل وبعد الحرب العالمية الأولى

السنوات	الواردات من فرنسا	الصادرات نحو فرنسا
1913	550.518	350.346
1919	949.286	1.387.180
1920	2.291.005	[2]934.715

المصدر:عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 261. الوحدة: آلاف الفرنكات

و يعود سبب ارتفاع المبادلات التجارية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الآثار التدميرية للحرب في فرنسا و إعادة إعمارها سوف يرتكز على جلب ما أمكن من ثروات المستعمرات و خاصة الجزائر نظرا لغناها و قربها الجغرافي.

[1] - هذه الأرقام تم حسابها انطلاقا من الحوليات الإحصائية للجزائر 1939-1947.
[2] - تم تصحيح هذه القيمة حيث وردت في المرجع 234.715

الشكل (10): صادرات الجزائر الى فرنسا 1939

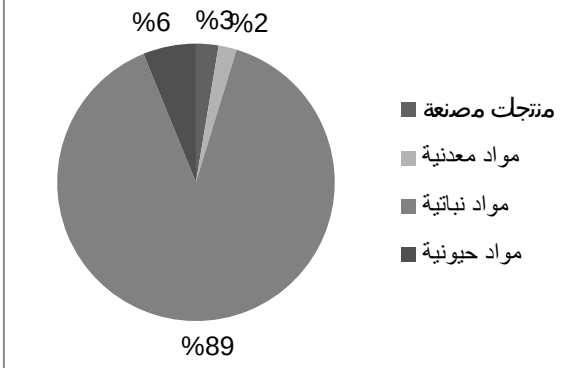

الشكل (11): صادرات الجزائر الى فرنسا 1947

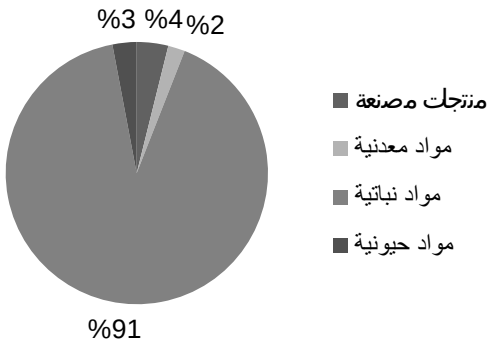

الشكل (12): واردات الجزائر من فرنسا 1939

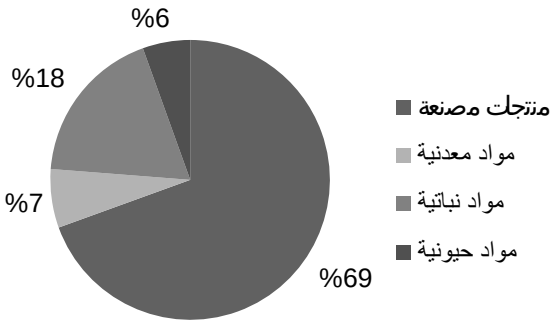

الشكل (13): واردات الجزائر من فرنسا 1947

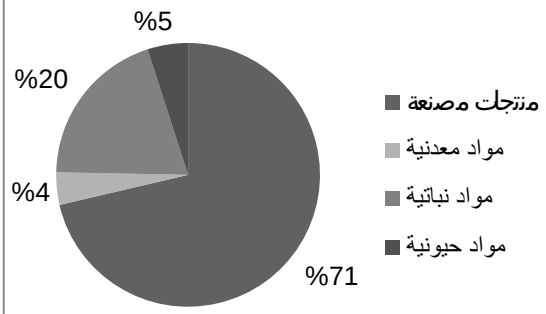

تظهر الأشكال البيانية[1] نسبة االقيمة المالية للمواد النباتية في صادرات الجزائر نحو فرنسا سنة 1939 كانت 89% في حين مثلت 91% في سنة 1947، و أما المواد المعدنية فكانت نسبتها 2% من مجمل الصادرات في سنتي 1939 و 1947، كما كانت القيمة المالية للمنتجات المصنعة في واردات الجزائر من فرنسا سنة 1939 تمثل نسبة 69% في حين صارت تمثل نسبة 71% في سنة 1947، وكانت نسبة المواد الحيوانية تمثل نسبة 6% سنة 1939 وصارت تمثل 5% في سنة 1947.

إن الملاحظ هو تماثل بنية صادرات و واردات الجزائر مع فرنسا في سنة 1939 مع بنية الصادرات والواردات في سنة 1947، و هذا يعود إلى استمرار نفس السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية تجاه الجزائر، نظرا لأهمية الجزائر وغناها و قربها، وهو ما انعكس لاحقا خلال الخمسينات، في المواقف السياسية لفرنسا تجاه الجزائر، بما يفسر منح فرنسا الاستقلال للكثير من المستعمرات ومنها الجارتين تونس و المغرب الأقصى في سبيل الاحتفاظ بمستعمرتها الجزائر.

[1] أشكال بيانية أنجزت على ضوء الاحصائيات: INSEE,Annuaire Statistique de L'Algérie, 1939- 1947, P 222

القيمة (آلاف الفرنكات)

الشكل (14): تطور واردات الجزائر 1939-1947

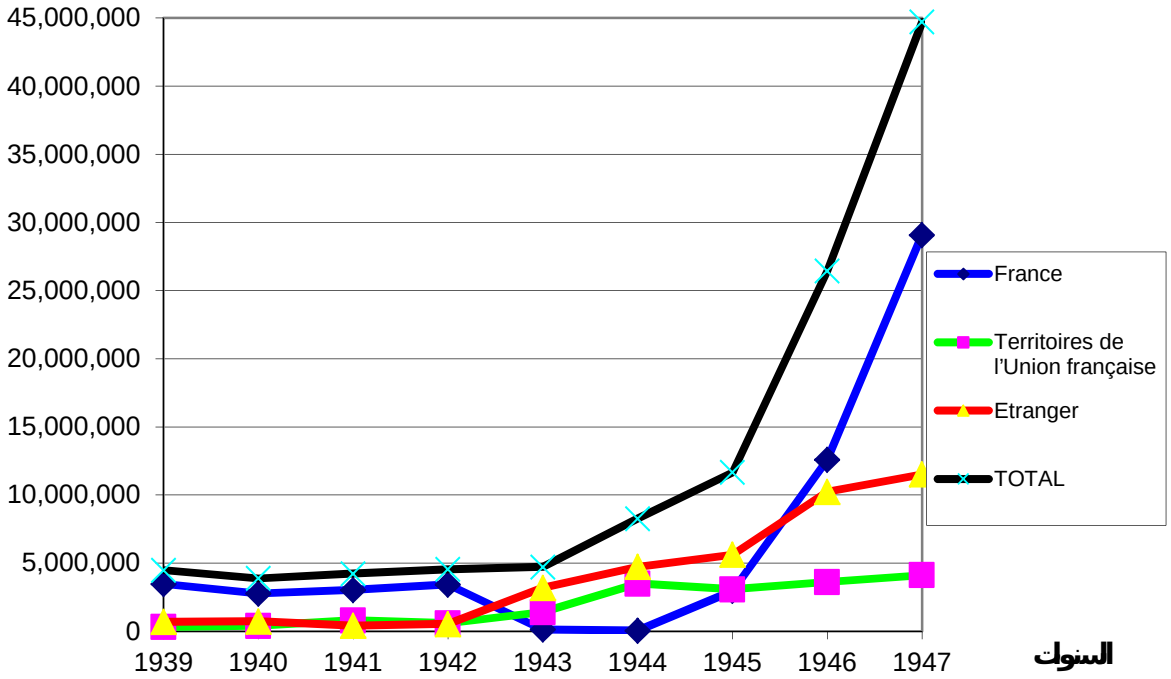

الشكل (15): تطور صادرات الجزائر 1939-1947

القيمة (آلاف الفرنكات)

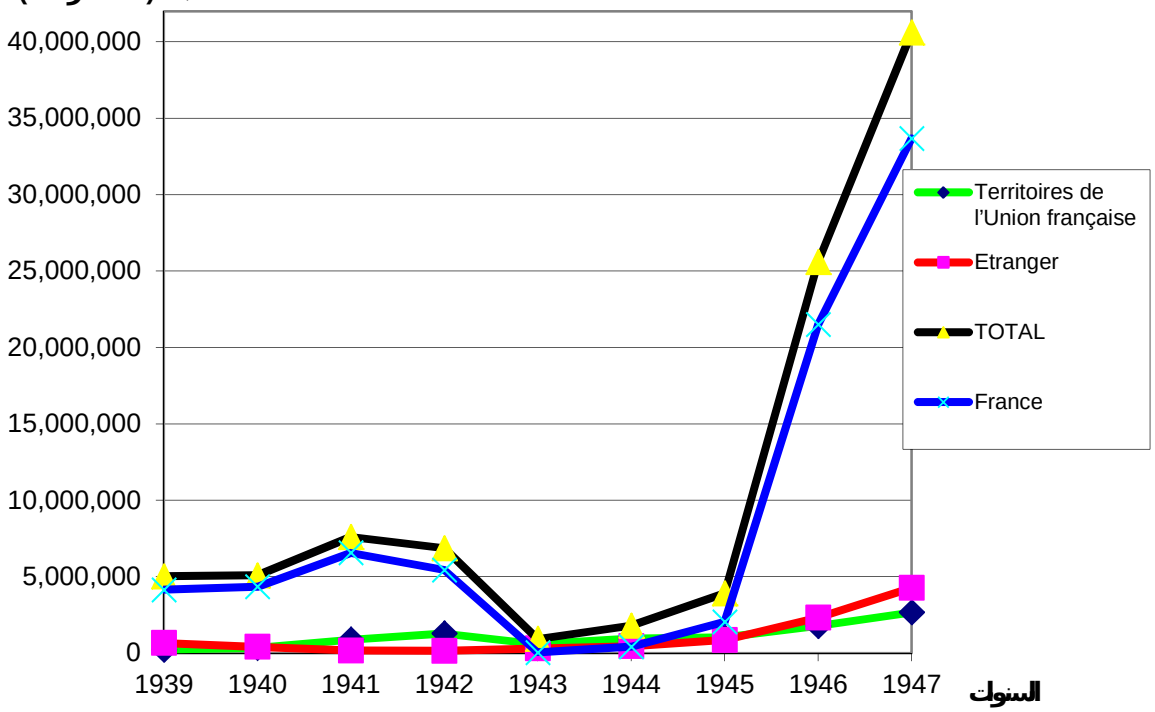

الخاتمة

خاتمة

كان التحالف الاستعماري – الرأسمالي أحد دوافع فرنسا إلى احتلال الجزائر و ربطها اقتصاديا بها وتحجيم كل منافسة أجنبية فيها، ومع مرور الوقت صارت الجزائر دعامة الاقتصاد الفرنسي و ذلك من خلال:

-فرض الاتحاد الجمركي بين الجزائر و فرنسا.

-فرض تشريعات تدعم السياسة الاستيطانية.

كما يمكن استخلاص ما يلي:

- مارست الإدارة الاستعمارية سياسة اقتصادية مزدوجة من خلال خلق قطاع اقتصادي أوربي حديث في الجزائر، صادراته موجهة نحو السوق الفرنسية.

-عملت الإدارة الاستعمارية على تقويض القطاع الاقتصادي التقليدي.

-اعتمد الاستعمار التجارة الخارجية كوسيلة لاستغلال خيرات الشعوب.

- صارت الجزائر وفق النظرة الاستغلالية الاستعمارية مصدرا للمواد الأولية لصالح الصناعة الفرنسية وسوقا لتصريف منتجات هذه الصناعة أي أنها اقتصاد تكميلي.

- لم تسعى الإدارة الاستعمارية إلى إقامة صناعات حقيقية في الجزائر بل تعمدت إبقاءها بلدا زراعيا بالدرجة الأولى و لاسيما الزراعات التجارية التي كانت منتجاتها أهم الصادرات الموجهة نحو فرنسا.

-أظهرت الحرب العالمية الثانية أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا لاسيما بعد الانتكاسة عرفتها التي على يد الألمان، وأنها تمثل مجالا حيويا هاما، و هو ما يفسر تمسك الإدارة الاستعمارية بالجزائر و لو بالتفريط في غيرها من المستعمرات.

الملاحق

Queue pour se ravitailler devant une boulangerie.
Collection ECPAD, Bibliothèque Nationale de France/collection SAFARA - Archives de la Documentation Française

ملحق 1: طابور أمام مخبزة في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية لنيل الحصة اليومية من مادة الخبز

المصدر: les chemins de la mémoire, N° 217, juillet/Aout 2011, P 8

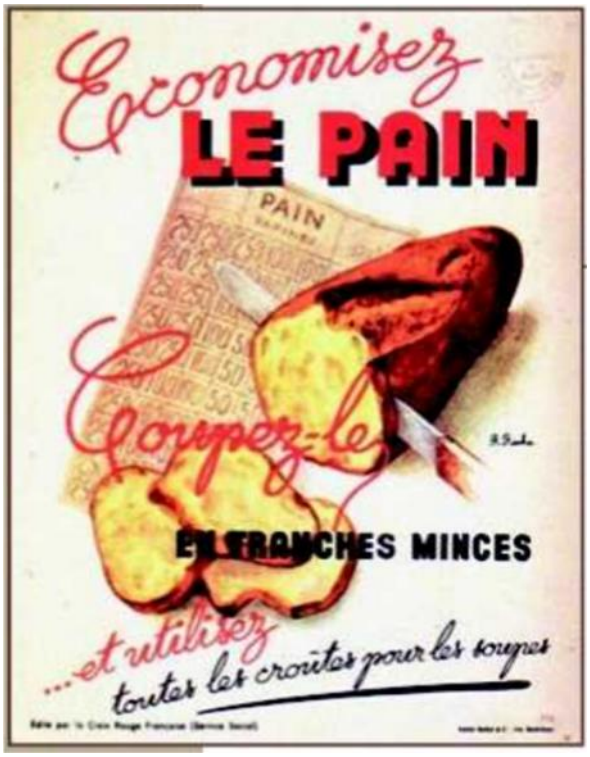

ملحق 2: منشور يدعو إلى ترشيد استهلاك مادة الخبز في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية و مكتوب عليه:"اقتصدوا في الخبز، قطعوه الى شرائح رقيقة، واستعملوا قشوره في اعداد الشربة"

المصدر: les chemins de la mémoire, N° 217, juillet/Aout 2011, P 7

CENT-TREIZIEME ANNEE — N° 40 — Le N° : 1 franc — SAMEDI 4 OCTOBRE 1941

JOURNAL DE VIENNE

ET DE L'ISÈRE

PARAISSANT LE SAMEDI

ADMINISTRATION – REDACTION
14, Quai F. Mistral — Téléph. 6-03
VIENNE (Isère)
Pour le Rhône : Publicité PLANTIN
63, rue de la République, LYON
TÉLÉPHONE FRANKLIN 36-61

ABONNEMENTS
Un An ..... 40 frs
Six Mois ..... 23 frs
Trois Mois ..... 15 frs
C. C. POSTAUX LYON 7167

LA QUESTION DU RAVITAILLEMENT

Au seuil de la mauvaise saison, en cette troisième année de guerre, quelle est la situation de la France au point de vue agricole et, par voie de conséquence, au point de vue alimentaire ? Voilà de graves problèmes qui intéressent la communauté française entière. Deux discours, l'un de M. Caziot à Marmande, l'autre de M. Charbin à la Radio, sont venus nous éclairer.

A Marmande, le Ministre de l'Agriculture n'a pas caché que les moyens matériels dont nous disposons pour améliorer, augmenter notre production s'amenuisent peu à peu, et malgré cela il faut

LA FÊTE DE SAINT-MAURICE

ملحق 3: مقال صحفي عن مسألة التموين في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية

المصدر: JOURNAL DE VIENNEV , N° 40, 4 Octobre 1941, P 1

Chaque ticket quotidien de cette feuille correspond à **100 grammes de pain**						*Les tickets ne peuvent être utilisés qu'au jour indiqué*	
30 SEPT.	100 grammes de PAIN	29 SEPT.	100 grammes de PAIN	28 SEPT.	100 grammes de PAIN	27 SEPT.	100 grammes de PAIN
Songez à aller chercher votre Feuille de Tickets pour OCTOBRE				26 SEPT.	100 grammes de PAIN	25 SEPT.	100 grammes de PAIN
24 SEPT.	100 grammes de PAIN	23 SEPT.	100 grammes de PAIN	22 SEPT.	100 grammes de PAIN	21 SEPT.	100 grammes de PAIN
20 SEPT.	100 grammes de PAIN	19 SEPT.	100 grammes de PAIN	18 SEPT.	100 grammes de PAIN	17 SEPT.	100 grammes de PAIN
16 SEPT.	100 grammes de PAIN	15 SEPT.	100 grammes de PAIN	14 SEPT.	100 grammes de PAIN	13 SE...	100 grammes de PAIN
12 SEPT.	100 grammes de PAIN	11 SEPT.	100 grammes de PAIN	10 SEPT.	100 grammes de PAIN	9 SEPT.	100 grammes de PAIN
8 SEPT.	100 grammes de PAIN	7 SEPT.	100 grammes de PAIN	6 SEPT.	100 grammes de PAIN	5 SEPT.	100 grammes de PAIN
4 SEPT.	100 grammes de PAIN	3 SEPT.	100 grammes de PAIN	2 SEPT.	100 grammes de PAIN	1 SEPT.	100 grammes de PAIN

ملحق 4: تذاكر اقتناء الخبز في مدينة فرنسية خلال الحرب ع 2 ، وتبدو مرقمة حسب أيام الشهر

المصدر: Anne Thouzet et Gilles Bernard, la Haute-Garrone à travers ses archives la seconde guerre mondiale (1), Archives départementales de la Haute-Garonne, 1996, p 13.

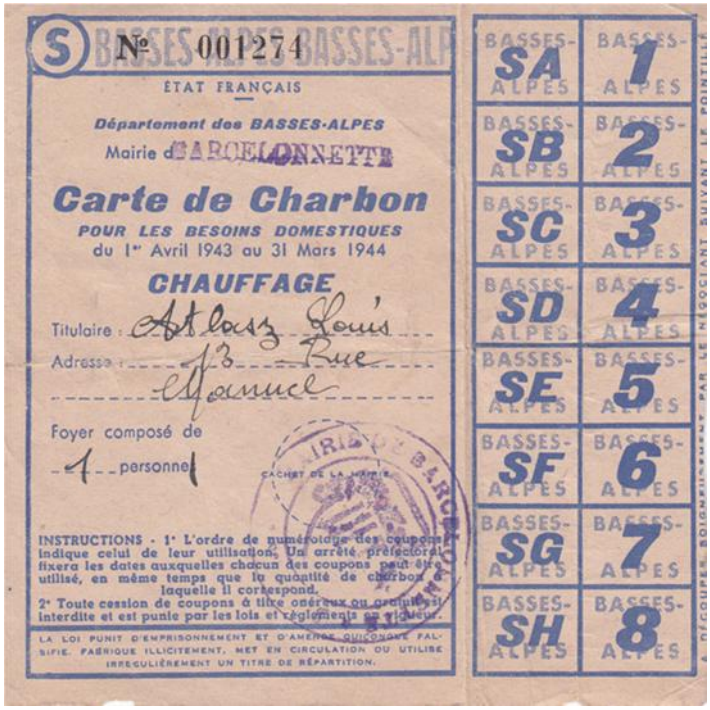

ملحق 5 : بطاقة التموين بمادة الفحم خلال الحرب العالمية الثانية

المصدر: http://hauteprovencenumismatique.e-monsite.com/pages/content/documents-divers/le-rationnement-pendant-la-2eme-guerre-mondiale.html

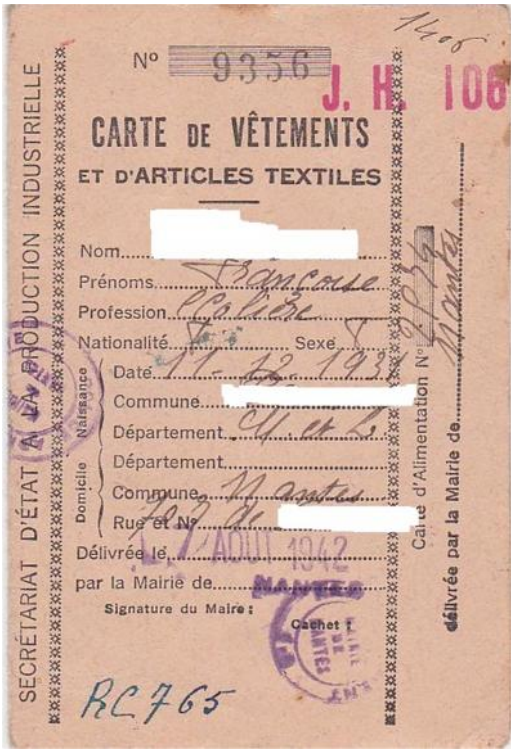

ملحق 6: بطاقة التموين بالملابس و المنتوجات النسيجية خلال الحرب ع 2

المصدر: http://www.odile-halbert.com/wordpress/?p=24241

ملحق 7: شحن براميل الخمر في ميناء الجزائر(التاريخ غير مذكور)

المصدر: http://papyrusa.travelblog.fr/r991/L-Apres-voyage-de-la-Sultane/11/

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

المصادر العربية:

- علاق هنري ، **مذكرات جزائرية (ذكريات الكفاح والآمال)**، تر: جناح مسعود و عبد السلام عزيري، دار القصبة، الجزائر، 2007.

المراجع العربية:

الكتب:

1- أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919**، ج1، **دار الرائد للكتاب، الجزائر**، 2007.

2- أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج 2، تر: محمد حمداوي و ابراهيم صحراوي، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

3- بن أشنهو عبد اللطيف ، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830- 1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

4- بن داهة عدة، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج 1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

5- بن فضة حورية مايا، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951، **منشورات** دار الرياضية، الجزائر، 2013.

6- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

7- جويبة عبد الكامل ، **الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1954**، دار الواحة، الجزائر، 2013

8- رزاقي عبد الرحمان ، **تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

9- زمام نور الدين، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2002.

10 – **سعد الله أبو القلسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3،ط4، دار الغرب الاسلامي،** بيروت، 1992.

11-**عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

12- عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر(سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960)**، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، ط1، لبنان، 1983

13- عميراوي أحميدة وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

14- **قنان جمل، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المؤسسة** الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، 1994.

15- ملاح بشير و آخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر، ج 1، ب ط، دار المعرفة، الجزائر**، 2010.

الرسائل الجامعية:

1- **بن** الديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

2- حركات محمد، **(شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

قائمة المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:

1-الوثائق الأرشيفية باللغة الفرنسية:

1-Gouvernement général de l'Algérie, Direction générale des finances, Service de statistique générale, Annuaire Statistique de L'Algérie, Nouvelle série, Vol. 1, 1939- 1947, Service de statistique générale, Alger.

2-Ministère de l'économie nationale, Institut national de la statistique et des études économiques pour la métropole et la France d'outre-mer, Direction de la statistique générale, Annuaire statistique, cinquante-septième volume -1946, Imprimerie nationale, Paris, 1947.

3- Ministère du travail et de prévoyance sociale, statistique générale de la France, Annuaire statistique, trente –et- unième volume, Imprimerie nationale, Paris, 1911.

4- République française, Gouvernement général de l'Algérie, Direction des services économiques, Service central de statistique, Annuaire statistique de l'Algérie, Année 1938, Dressé par ordre du Gouverneur général de l'Algérie, Imprimerie "Minerva", Alger, 1939.

5- République française, Ministère des finances et des affaires économiques, Institut national de la statistique et des études économiques, Direction de la statistique générale, Annuaire statistique abrégé, deuxième volume 1949, Imprimerie nationale, Paris, 1950.

2-الكتب:

1- Bennoune Mahfoud, De la colonisation au développement post-indépendance une histoire économique et sociale de l'Algérie (1830-1990), traduit de l'anglais par Mme Saâdia Bennoune, Edition I.A.I.G, Algérie, 2009.

2- Gayme Evélyne et Houte-Marguerit Mathilde, Les années noires 1940- 1945, ECPAD, serie pour mémoire, 2012.

3-Henni Ahmed, La colonisation agraire et le sous- développement en Algérie, ENAG, Algérie, 2009

4- Hildebert Isnard, Vigne et colonisation en Algérie (1880- 1947), In Annales économies, sociétés civilisation, 2e année, N:3, 1947

5- Saint-Pièrre Clément, Le régime douanier franco-tunisien, imprimerie A. STORCK et Cic , Lyon, 1901.

6- Tinthoin Robert, Le commerce de l'Algérie avec l'Empire français. In Annales de géographie 1939, t.48, n° 275-276. pp 545-548.

7- Thouzet Anne et Bernard Gilles, la Haute-Garrone à travers ses archives la seconde guerre mondiale (1), Archives départementales de la Haute-Garonne, 1996.

3-الدوريات:

1- Cherevier Robert, La ration alimentaire et l'organisme, L'illustration, Numéro 5091, 5 Octobre 1940.

2- Journal de Vienne, N° 40, 4 Octobre, Lyon, 1941. (http://www.memoireetactualite.org/presse/38JOURVIENNE/PDF/1941/38JOURVIENNE-19411004-P-0001.pdf), 13/05/2014, 22:19 .

3- Les chemins de la mémoire, N° 217, juillet/Aout 2011. (http://fr.calameo.com/read/0003316272eed154e6b67), 10/05/2014, 18:30.

4-مواقع الأنترنت:

1-http://www.images.hachette-livre.fr/media/contenuNumerique/029/1585388922.PDF, le 18/05/2014, 21:15

2-www.nithart.com/fr39-45.htm, le28/04/2014,p18-15.

3-http://hauteprovencenumismatique.e-monsite.com/pages/content/documents-divers/le-rationnement-pendant-la-2eme-guerre-mondiale.html, le 25/05/2014, 19:12

4-http://papyrusa.travelblog.fr/r991/L-Apres-voyage-de-la-Sultane/11/le 21/05/2014, 20:45.

5-http://www.odile-halbert.com/wordpress/?p=24241, le 21/05/2014, 18:32.

6- www.chamoonix.fr/chamonix-sous -l-occupation/nourrir/marche , le 21/05/2014, 20:15.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تعداد وحمولة السفن بين فرنسا والجزائر وباقي المستعمرات الفرنسية	15
2	كمية الإنتاج من الخمور بالجزائر والمصدر نحو فرنسا بين 1891 و 1899	21
3	صادرات الخمور الجزائرية بين 1919- 1930	22
4	نسب المنتوجات الزراعية الجزائرية في الواردات الفرنسية (سنة 1928).	23
5	قيمة الأقمشة الواردة إلى الجزائر 1832-1837	25
6	واردات الجزائر من 1919- 1928	27
7	القيمة المالية للمبادلات التجارية الخاصة بين الجزائر وفرنسا سنة 1939	30
8	تطور كمية الصادرات والواردات بين الجزائر وفرنسا خلال الحرب العالمية 2	33
9	صادرات بعض المنتجات من الجزائر 1939-1942	35
10	واردات بعض المنتجات إلى الجزائر 1939-1942	38
11	مؤشر الإنتاج الصناعي في فرنسا في سنوات 1941-1945 (1938 سنة الأساس 100)	41
12	تطور صادرات بعض المنتجات من الجزائر 1942-1945	46
13	متوسط سعر البيع بالتجزئة للمواد الغذائية في مدينة باريس خلال الحرب العالمية الثانية	50
14	متوسط سعر البيع بالتجزئة للمواد الغذائية في مدينة الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية	52

15	مقارنة بين الراتب الغذائي في فرنسا ونظيره في ألمانيا	54
16	الجدول رقم (16): مقارنة بين الأسعار الرسمية و أسعار السوق السوداء في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية	56
17	قيمة المبادلات بين الجزائر وفرنسا قبل وبعد الحرب العالمية الأولى	61

فهرس **الأشكال** البيانية

رقم الجدول	عنوان **الشكل** البياني	**الصفحة**
1	**صادرات الجزائر من فرنسا 1939**	31
2	**واردات الجزائر من فرنسا 1939**	31
3	**تطور حركة ميناء الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية**	40
4	**تطور حركة ميناء وهران خلال الحرب العالمية الثانية**	40
5	**تطور كمية الصادرات و واردات الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية**	42
6	**تطور واردات الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية**	43
7	**تطور صادرات الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية**	45
8	**تطور أسعار بعض المنتجات في مدينة باريس خلال الحرب العالمية الثانية**	51
9	**المبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا قبل وبعد الحرب ع 2**	60
10	**صادرات الجزائر الى فرنسا 1939**	62
11	**صادرات الجزائر الى فرنسا 1947**	62
12	**واردات الجزائر من فرنسا 1939**	62
13	**واردات الجزائر من فرنسا 1947**	62
14	**تطور وارادات الجزائر 1939-1947**	64
15	**تطور صادرات الجزائر 1939-1947**	64

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: واقع المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية	
1-1 عوامل تطور التجارة الجزائرية مع فرنسا	6
1-1-1 تطور النظام الجمركي	6
1-1-1-1 تطور النظام الجمركي 1830- 1870	6
1-1-1-2 تطور النظام الجمركي بعد 1870	8
1-1-2 مساهمة المؤسسات المالية	10
1-1-3 دور المواصلات	13
1-1-4 سياسة الاستيطان	15
1-2 طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا من الاحتلال الفرنسي إلى قيام الحرب العالمية الثانية	19
1-2-1 الصادرات الجزائرية نحو فرنسا	19
1-2-2 الواردات الجزائرية من فرنسا	25
الفصل الثاني: تطور التجارة مع فرنسا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية	
2-1 وضعية تجارة الجزائر مع فرنسا عند بدء الحرب العالمية الثانية (سنة 1939م).	30
2-2 المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية	34
2-2-1 المرحلة الأولى: من بداية الحرب العالمية الثانية إلى إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا.	34
2-2-2 المرحلة الثانية: من إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.	42
الفصل الثالث: انعكاسات تأثر تجارة الجزائر مع فرنسا بالحرب العالمية الثانية	

3-1 ارتفاع أسعار المواد والخدمات.	50
3-2 اعتماد نظام الحصص والبطاقات التموينية	53
3-3 ظهور السوق السوداء	55
3-4 اعتماد سياسة تصنيعية في الجزائر	56
3-5 ارتفاع حجم تجارة الجزائر مع فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية	60
الخاتمة	66
الملاحق	68
المصادر و المراجع	73
فهرس الجداول	79
فهرس الأشكال	81
الفهرس	82